

توشيح الوافية بمعان كافية  
لملا محسن بن طاهر القزويني  
(ت القرن ١٢هـ)، باب الإمالة  
(دراسة وتحقيق)

Tawshih al-Wafiyya with sufficient meanings,

by Mulla Muhsin bin Tahir al-Qazwini

(d. 12th century AH), chapter on inclination – study and investigation –

إسم الباحث

م. د. سعدون ظاهر شويش العيساوي

Ma.D. sadoun dhahir shawish

وزارة التربية والتعليم العراقية/ مديرية تربية الأنبار- قسم تربية الفلوجة

sadoundhahir@gmail.com

07901523607



## ملخص البحث

يعد ملا محسن القزويني من علماء القرن الثاني عشر، وكان له باعٌ في العلوم اللغوية والفقهية، وقد اخترت ظاهرة الإمامة عنده؛ لاعتنائه بهذه الظاهرة في كتابه توشيح الوافية بمعانٍ كافية، والذي يعد من الكتب الصرفية واللغوية المهمة، وقد انتظمت هذه الدراسة في مقدمة، ومبحثين: تناولت في المبحث الأول (الدراسة): التعريف بالملا محسن القزويني، وتناولت في المبحث الثاني (النص المحقق): الإمامة في كتاب: (توشيح الوافية بمعانٍ كافية)، ومن ثم ختمت البحث بخاتمة، وثبتت بالمصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية: محسن القزويني، توشيح الوافية بمعانٍ كافية، باب الإمامة.

### Abstract:

Mulla Muhsin al-Qazwini is considered one of the scholars of the twelfth century, and he had a background in linguistic and jurisprudential sciences, and I chose his phenomenon of inclination. Because he paid attention to this phenomenon in his book Tawshih al-Wafiyya with sufficient meanings, which is considered one of the important morphological and linguistic books, this study was organized into an introduction and two sections. In the first section, I dealt with: introducing Mullah Mohsen al-Qazwini, and in the second section (the verified text): the inclination in the book: (Tawshih al-Wafiyya bi Ma'an Kafifa), and then I concluded the research with a conclusion, and documented it with sources and references..

**Keywords:** Mohsen Al-Qazwini, Tawshih Al-Wafiyya with sufficient meanings, Chapter on Inclination

## المقدمة

تُعَدُّ ظاهرة الإمالة من الظواهر الصوتية التي تناولتها كتب النحو والصرف القديمة، وقد اختلف في تعريفها، وفي أسباب حدوثها، وموانعها، وكان هذا الدرس في مؤلفات النحاة قديماً يخضع لأبواب علم الصرف، بعد استقلاله عن قرينه علم النحو، إلا إن الدراسات الحديثة أهملت هذا الدرس في علم الصرف وأدخلته في علم الصوتيات، حتَّى تمايزت العلوم، ونشأ ما يسمَّى: علم الأصوات؛ لأنه ذو اختصاص بالصوت.

ولذا جاء اختياري لهذا البحث، وهو (توشيح الوافية بمعانٍ كافية، لملا محسن بن طاهر القزويني (ت القرن ١٢هـ)، باب الإمالة- دراسة وتحقيق-)، فالإمالة ضرب من ضروب الانسجام الصوتي الذي يحدث نتيجة تقريب الفتحة نحو الكسرة، والألف نحو الياء، أي: أن تنحي بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء، لتقريب الأصوات بعضها من بعض طلباً للتخفيف والتيسير، أو لبيان أن أصل الألف ياء، أو للتنبية على انقلابها إلى الياء أو للمشاكله - مشاكلتها للكسرة المجاورة لها-، وتُسمَّى: بالكسر، وبالطرح والإضجاع، وبالمحض إن كان كثيراً، والتقليل والتلطيف وبين بين، إن كان قليلاً، وتكون في الاسم والفعل، لكنها في الفعل أكثر، وقد تحدَّث سيبويه عن هذه الظاهرة في باب ما تُمال فيه الألفات، إذ عنده الألف تُمال: إذا كان بعدها حرف مكسور، نحو: (عابد، وعالم)، وعللها بالخفة؛ ليكون عمل اللسان من موضع واحد، نتيجة تقريب الحرف إلى الحرف<sup>(١)</sup>. وعقد لها المبرِّد باباً في المقتضب، يقول في مقدمته: «إن تنحو بالألف نحو الياء، ولا يكون ذلك إلا لعلَّة تدعو إليه»<sup>(٢)</sup>.

ولا بُدُّ من الإشارة إلى أن الإمالة كانت شائعة شيوعاً كبيراً بين القبائل العربية، ومن أصحابها: تميم، وقيس، وأسد، وعامة أهل نجد<sup>(٣)</sup>؛ ولهذا اعتنى بها ملا محسن القزويني وعقد لها باباً في كتابه.

وقد انتظمت هذه الدراسة في مقدمة، ومبحثين: تناولت في المبحث الأول (الدراسة): التعريف بالملا محسن القزويني (اسمه، سيرته)، و(شيوخه وتلامذته)، و(مصنفاته)، و(وفاته)، فضلاً عن التعريف بكتابه، ومنهجي في التحقيق وصور من المخطوطات التي اعتمدها في التحقيق، وتناولت في المبحث الثاني (النص المحقق): باب الإمالة في كتاب: (توشيح الوافية بمعانٍ كافية)، ومن ثمَّ ختمت البحث بخاتمة بيَّنت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها، وتبَّت بالمصادر والمراجع.

(١) ينظر: الكتاب لسيبويه: ١١٧/٤، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ص: ١٠٢.

(٢) المقتضب للمبرِّد: ٣٥/٣.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب، لأبي حيان الأندلسي: ٥١٨/٢.

## المبحث الأول

### التعريف بالملا محسن القزويني وكتابه

أولاً: اسمه، سيرته:

هو ملا محسن بن محمد بن طاهر القزويني الطالقاني، من الشخصيات البارزة في القرن (١١-٥١٢هـ)، فقد كان عالماً فاضلاً، ونحوياً بارزاً، وإماماً في العلوم العربية، وإليه نسبت الطائفة النحوية بقزوين، إذ كان يلقب بـ: (نحوي قزوين)<sup>(١)</sup>.

انحدر ملا محسن القزويني من أسرة عرفت بالعلم والمعرفة، فقد كان والده من العلماء الأعلام<sup>(٢)</sup>، فضلاً عن أن جده الأعلى كان أيضاً عالماً خطاطاً بقيت مؤلفاته بخطه الجيد موقوفة على أولاده<sup>(٣)</sup>.  
لملا محسن القزويني مكانة علمية رفيعة المستوى، ذائعة الصيت، قال فيه العلامة آغا بزرك الطهراني: "له تصانيف كثيرة بخطه الجيد وأوقفها على ولده"<sup>(٤)</sup>، وقال أيضاً: "هو جد الطائفة النحوية بقزوين"<sup>(٥)</sup>.  
وقال فيه السيد محسن الأميني: "عالم فاضل، وأديب، إمام في العلوم العربية"<sup>(٦)</sup>.  
وقال فيه أيضاً أحمد الحسيني: "كتب نسخة من كتاب منهاج الكرامة، للعلامة الحلبي، وعلّق عليها تعاليق يسيرة دالة على فضله في العلوم العقلية والنقلية، واطلعه على الأدب العربي"<sup>(٧)</sup>.

ثانياً: شيوخه وتلامذته:

من شيوخه:

١- الشيخ الحر العاملي (ت: ١١٠٤هـ) صاحب كتاب وسائل الشيعة.

٢- السيد قوام الدين السيفي (ت: ١١٥٠هـ)<sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر: أمل الأمل للحر العاملي: ١٧/١، والذريعة: ٩٥/١٢، وطبقات أعلام الشيعة، ص: ٦٣٧-٦٣٨، وروضات الجنات: ١٠٣/٦، وأعيان الشيعة: ٤٦/٩، وتراجم الرجال، ص: ١٧، ومعجم المؤلفين: ١٨٦/٨.

(٢) ينظر: الذريعة: ٢٠/١.

(٣) ينظر: طبقات أعلام الشيعة، ص: ٦٧٣-٦٣٨، وأعيان الشيعة: ٥٦/٩.

(٤) الذريعة: ٣٥٩/١٥.

(٥) المصدر نفسه: ٩٥/١٢.

(٦) أعيان الشيعة: ٥٦/٩.

(٧) تراجم الرجال: ٣٣٤/٢.

(٨) ينظر: أعيان الشيعة: ٤٦/٩.

وأما تلامذته، فلم أقف فيما اطلعت عليه من ترجمته على أحدٍ منهم.

### ثالثاً: مصنفاته:

إنَّ التصنيف في العلوم، ميزان توزن به العقول، وقد أوقف ملا محسن القزويني نفسه على العلم والتصنيف، والجمع والشرح والتأليف، فبرع في كثير من العلوم، ووسع فيها وتحققت إجادته في كثير من علوم العربية العقلية منها والنقلية، كالنحو والصرف، والبلاغة والأدب والنخط، وعلوم القرآن، والمنطق، والحساب، وغيرها من أفانين المعرفة، وفيما يأتي ذكر لبعض مصنفاته:

١- آداب السفر وأدعيته، وهو بالفارسية، ألفه سنة (١١٠٥هـ)<sup>(١)</sup>.

٢- أرجوزة في المعاني والبيان، فرغ من كتابتها سنة (١١٢٥هـ)<sup>(٢)</sup>.

٣- إعراب أبيات ثمانٍ بعدما جاوزت الاثنين، وهو إعراب للأبيات المشهورة في تمييز العدد، ذكر صاحب الذريعة أنَّه مختصر رآه في النجف<sup>(٣)</sup>، وقد حققه: المدرس خالد عبد فزاع- مجلة مركز بابل- العدد الأول- حزيران- ٢٠١١م.

٤- تعاليق يسيرة على كتاب منهاج الكرامة، للعلامة الحلبي، أتمها يوم الأربعاء (١٣) من شوال سنة (١١١٢هـ)، وهي دالة على فضله في العلوم العقلية والنقلية واطلاعه على الأدب العربي<sup>(٤)</sup>.

٥- تفسير القرآن<sup>(٥)</sup>.

٦- تقويم الخط في شرح رمح الخط، شرح على أرجوزة رمح الخط للسيد قوام الدين السيفي الحلبي التي نظم فيها قسم علم الخط من الشافية لابن الحاجب<sup>(٦)</sup>.

٧- توشيح الوافية بمعاني الكافية، وهو شرح للوافية الذي هو نظم للشافية الحاجبية في علم الصرف، الذي نظمه أستاذه السيد قوام الدين السيفي، فرغ منه بقزوين في (١١٣٦هـ)<sup>(٧)</sup>، وهو الكتاب الذي بين أيدينا.

(١) ينظر: الذريعة: ٢٠/١.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٤٩٦/١.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٧٠/١٣-٦٢/٦.

(٤) ينظر: تراجم الرجال: ٣٣٤/٢.

(٥) ينظر: معجم المؤلفين: ١٨٦/٨، وأعيان الشيعة: ٥٦/٩.

(٦) ينظر: الذريعة: ٣٩٦/٤، وفهرس المرعشي: ١١٠/٢.

(٧) ينظر: الذريعة: ٤٨٩/٤، وروضات الجنات: ١٠٣/٦.

رابعًا: وفاته:

لم تشر المصادر التي اطلعت عليها إلى سنة وفاة الشيخ محسن القزويني، بيد أنّ عمر رضا كحالة ذكر أنّه كان حيًّا سنة (١١٢٨هـ-١٧١٦م)<sup>(١)</sup>.

خامسًا: التعريف بكتاب توشيح الوافية بمعانٍ كافية:

- اسمه: (توشيح الوافية بمعانٍ كافية): كشف ملا محسن القزويني الثّقاب عن تسمية هذا الكتاب في مقدمته، إذ قال: «فهذا تعليقٌ لطيفٌ على منظومة السيّد في التّصريف ضمّنته خلاصة شروح الشّافية، وسمّيته: (توشيح الوافية بمعانٍ كافية)، والاسم يطابق المسمّى، ويوافق تأريخ الكتاب»<sup>(٢)</sup>. وكذلك ذكّر هذا الاسم صاحب الذريعة، وروضات الجنات، إذ قالوا: توشيح الوافية بمعاني الكافية، هو شرح للوافية الذي هو نظم للشافية الحاجبية في علم الصرف الذي نظمه أستاذه السيد قوام الدين السيفي، فرغ منه بقزوين في (١١٣٦هـ)<sup>(٣)</sup>.

- نسبة الكتاب إلى مؤلّفه:

ذكر جميع من ترجم لملا محسن القزويني نسبة الكتاب له<sup>(٤)</sup>، وكذلك نجد أنّ جميع النسخ مطبقة على صحة النسبة، وممّا يؤكّد القطع بنسبته إليه أيضًا، تصريح المؤلّف باسمه في مقدمة الكتاب، إذ قال في المقدمة: «فهذا تعليقٌ لطيفٌ على منظومة السيّد في التّصريف ضمّنته خلاصة شروح الشّافية، وسمّيته: (توشيح الوافية بمعانٍ كافية)، والاسم يطابق المسمّى، ويوافق تأريخ الكتاب ومن الله التأييد وبيده التّصريف في كلّ باب، واستحسنه السيّد النّاظم ذو الحسّبين فشنّفه أدام الله لطفه بهذين البيتين:

يَا مُحْسِنَ نِلْتِ ذَرْوَةَ الْعُلِيَاءِ فِي شَرْحِكَ لِلْوَافِيَةِ الْغَرَاءِ  
تَوْشِيْحُكَ زَادَ حُسْنُهَا إِشْرَاقًا إِذْ أَوْضَحَهَا بِالطَّفِ الْأَسْمَاءِ»<sup>(٥)</sup>

وكذلك صرّح باسمه في خاتمة كتابه، إذ قال: «قال الشارح المسيء المدعو (محسن) - أحسن الله حاله ولطف به - هذا آخر ما أردنا جمعه من الفوائد التي يرحل في تحقيق هذا الكتاب إليها... وقد تيسر لي تأليف هذا الشرح المسمّى: (توشيح الوافية بمعانٍ كافية) بعون الملك الوهاب أوائل سنة ست

(١) ينظر: معجم المؤلفين: ١٨٦/٨.

(٢) مخطوطة توشيح الوافية بمعانٍ كافية، النسخة (أ)، اللوحة [٢/و].

(٣) ينظر: الذريعة: ٤٨٩/٤، وروضات الجنات: ١٠٣/٦.

(٤) ينظر: أمل الأمل: ١٧/١، والذريعة: ٩٥/١٢، وطبقات أعلام الشيعة، ص: ٦٣٧-٦٣٨، وروضات الجنات: ١٠٣/٦، وأعيان الشيعة: ٤٦/٩، وتراجم الرجال، ص: ١٧، ومعجم المؤلفين: ١٨٦/٨.

(٥) مخطوطة توشيح الوافية بمعانٍ كافية، النسخة (أ)، [٢/و].

وثلاثين ومائة وألفٍ من الهجرة المقدسة النبوية على مهاجرها وآله ألف ألف صلاة وتحيّة بدار السلطنة قزوين<sup>(١)</sup>، وهذا الكلام يعدُّ كافيًا في القطع بنسبة الكتاب إلى صاحبه - والله أعلم -.

#### - أهمية الكتاب:

ترجع أهمية كتاب توشيح الوافية بمعانٍ كافية لملا محسن القزويني إلى أمور عديدة منها:

١- كونه شرحًا لأحد أهم المنظومات في الصرف، وهو منظومة الوافية نظم الشافية للشيخ قوام الدين القزويني، الذي هو نظمٌ لأحد أهم الكتب في التصريف، ألا وهو الشافية في علمي التصريف والخط، لابن الحاجب الكردي المالكي (ت: ٦٤٦هـ).

٢- قصد الشيخ محسن القزويني من وضع هذا الشرح أن يكون معيّنًا على منظومة الوافية، فاقصر فيه على حل مشكلاته، وإيضاح غموضاته، سالكًا مسلك الاقتصاد بين الإيجاز والإطناب، حتّى لا يبتعد كثيرًا عن غرض المصنف الأوّل من وضعه، وهو الاختصار والتسهيل لطلبة العلم.

٣- حوى هذا الشرح على مسائل وقضايا ونكت صرفية قيمة اشتملت على تعليقات وردود وآراء العلماء، فقد كان الشارح ذا ثقافة واسعة، فنقل أدلة العلماء وأقوالهم، وأخرج لنا شرحًا يدل على خلفيته العلمية.

٤- حاجة المكتبة العربية إليه؛ نظرًا لأهميّة مادته الصرفية؛ بسبب قلّة المصادر في علم الصرف.

٥- اشتماله على أغلب الأبواب الصرفية، وعلى كثير من الخلافات الصرفية بين العلماء.

#### سادسًا: منهجي في التحقيق، وصور من المخطوطات المعتمدة:

١- جمع النسخ الخطية لهذا الكتاب، والتعريف بها، وتمييز نسخة الأصل (أ)، والإفادة من النسخ الأخرى، وقد أثبت الفروق بين النسخ في حواشي التحقيق.

٢- قمت بإعادة نسخ المخطوط بالخط العربي الحديث من نسخة الأصل (أ)، وقد التزمت في ذلك بالرسم الإملائي الحديث، ووضعت علامات التنقيط والترقيم والرموز والعلامات الدالة على الوقف والابتداء والاستفهام وغيرها في مواضعها خدمة للنص.

٣- قابلت بين النسختين، وجعلت النسخة (أ)، هي: الأم؛ لأنّ هذه النسخة أكمل نصًا، وأوضح خطأ، وأقل سقطًا وتكرارًا.

(١) مخطوطة توشيح الوافية بمعانٍ كافية، النسخة (أ)، [٢٦٨/و].



٤- في حال وجود سقط من النسخة (ب)، أضع له رقمًا في المتن، وأشير في الهامش إلى ذكره إن كان كلمة واحدة، وإن كان أكثر من كلمة وضعتها في الهامش بين قوسين هلالين، مبيّنًا أنّ ما بينهما سقط من (ب).

٥- رمزت لنهاية وجه كل ورقة من مخطوط نسخة الأصل ب: (و)، و لنهاية ظهرها ب: (ظ)، و وضعت مع كل رمز رقم الورقة واضعًا بين الرقم والرمز خطأ مائلاً وجعلتها بين معقوفتين هكذا: [و/٤]، [٤/ظ].

٦- عدم إثقال الهوامش إلا بالقدر الذي يزيد النص وضوحًا ويكشف عمّا استغلق بيانه من تعليقات صرفية ونحوية ولغوية، أو بعض المصطلحات المنطقية الواردة في النص؛ توخيًا لجانب الأهمية والاختصار.

٧- عزوت الآيات القرآنية إلى سورها، ذاكراً اسم السورة ورقم الآية، وجعلها بين قوسين مزهرين، وكتبها بحسب رسم المصحف.

٩- قمتُ بوضع عنوانات للموضوعات الرئيسة؛ لكي يسهل معها الوصول إلى محتويات الكتاب، وذلك مثل: [أسباب الإمامة]، [موانع الإمامة] هكذا بين معقوفتين.

١٠- قمتُ بالترجمة الموجزة والكاشفة لبعض الأعلام، وأحلت ذلك إلى كتب التراجم.

١١- خرّجتُ المسائل العلمية، فأشرت إلى مواضع المسائل الصرفية واللغوية وغير ذلك في مصادرها التي أفاد منها الشيخ محسن القزويني - رحمه الله -، صرّح أو لم يُصرّح بها.

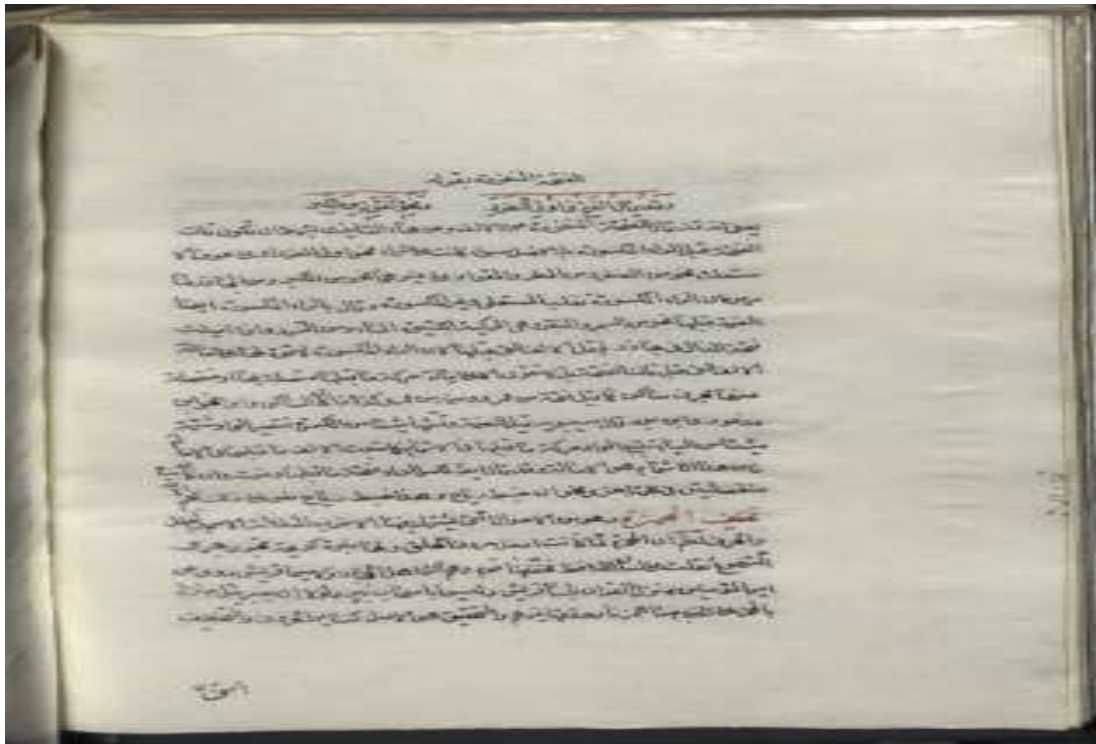
١٢- شرحتُ الألفاظ الغريبة الواردة في متن البحث؛ لأنّ ذلك من شأنه أن يكشف عن معاني الألفاظ، ووضوح العبارة التي وردت فيها تلك الألفاظ.

١٣- أثبت المصادر الأساسية التي أفاد منها المؤلّف تصريحًا أو تلميحًا، وحواشي التحقيق تدلّ على ذلك، مُحيلًا ما نسبه من أقوال العلماء إلى كتبهم ما استطعت.

١٤- ألحقتُ في ختام المبحث الأول (الدراسي) صورًا من المخطوطات التي وقفت عليها.

ثانيًا: صور من المخطوطات المعتمدة:

الورقة الأولى والأخيرة من باب الإمالة، النسخة الأصلية (أ)



الورقة الأولى والأخيرة من باب الإمامة، النسخة (ب)



## المبحث الثاني

## (النص المحقق): باب الإمالة

وهي من أحوال الأبنية التي يشترك فيها الاسم والفعل دون الحرف؛ لأنها نوع تصرّف، ولا يتصرّف في الحرف<sup>(١)</sup>، وهي لغة ظاهرة<sup>(٢)</sup>، وعرفاً ما أشار إليه - أيده الله تعالى -<sup>(٣)</sup>، بقوله<sup>(٤)</sup>: [٣١٣/و] **إِمَالَةُ اللَّفْظِ بِغَيْرِ عُسْرِهِ أَنْ تُنْحِيَ الْفَتْحَةَ نَحْوَ الْكُسْرَةِ** يعني: أن إمالة اللفظ في الاصطلاح، هي أن تنحي وتقصد الفتحة وتميلها نحو الكسرة وناحتيتها وجانبها؛ لتجانس الصوت<sup>(٥)</sup>، أي: صوت نطقك بالفتحة لصوت نطقك بالكسرة قبلها أو بالياء، ونحو ذلك، فتشمل إمالة الفتحة قبل الألف، فتميل الألف نحو الياء، وإمالة الفتحة قبل هاء التانيث إلى الكسرة، كما في: (رحمه)، وإمالة الفتحة قبل الراء نحو الكسرة، نحو: (الكبر)، و﴿أُولَى الصَّرْرِ﴾<sup>(٦)</sup>، إذ يلزم من إمالة فتحة قبل الألف نحو الكسرة، إمالة الألف نحو الياء؛ لأن الألف المحقق لا يكون إلا بعد الفتح المحقق، وإنما تُسمّى إمالةً، إذا بُولِعَ في إمالة الفتحة نحو الكسرة، وأمّا إذا لم يُبالغ فيها، فإنه يُسمّى: بين اللفظين، وترقيقاً، ولا يكون الترقيق، إلا في الفتحة التي قبل الألف، وليست الإمالة لغة جميع العرب، فإن أهل الحجاز لا يميلون، وأحرص الناس عليها بنو تميم، نصّ على ذلك نجم الأئمة<sup>(٧)(٨)</sup>.

(١) لا يكون في الحرف إمالة؛ لأنّ الإمالة نوع من أنواع التصرف في الكلمة، ألا ترى أن الألف تصير كالمقلوبة إلى الياء والقلب تصرّف، والتصرّف غير داخل في الحروف، فإذا ما أميل من الحروف إنّما أميل شذوذاً، كما لهم (يا) التي للنداء، و(بلى)، و(لا) في قولهم: إمّا لا فافعل كذا. ينظر: المقاصد الشافية: ٢٠٠/٨.

(٢) الإمالة لغة: مصدرٌ أَمَلْتُهُ أَمِيلُهُ إمالةً، والمَيْلُ: الانحراف عن القصد، يقال منه: مال الشيء، ومنه: مال الحاكم، إذا عدل عن الاستواء. ينظر: شمس العلوم ودواء، مادة (مال): ٦٤٢٥/٩، ولسان العرب، مادة (حرف): ٤٣/٩.

(٣) أي: الناظم، وهو السيد قوام الدين محمّد بن محمّد مهدي الحسيني السّيفي القزويني عالم، أديب، شاعر، مشارك في بعض العلوم، كثير الشّعْر، جيّد بالعربية والفارسية والتركية، وقد نظم كثيراً من الفنون بأرجوزات حسنة منها: التحفة القوامية - نظم اللعة الدمشقية، ومنظومة الكافية، توفي سنة (١١٥٠هـ). ينظر: تذييل سلافة العصر، ص: ٤٢، ومعجم المؤلفين: ٣٠٤/١١.

(٤) ينظر: الوافية نظم الشافية، ص: ٦٠.

(٥) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٦٧/١، وتوجيه اللمع، ص: ٥٩٩.

(٦) سورة النساء، الآية: ٩٥.

(٧) أي: الإستراباذي، وهو محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين: عالم بالعربية، من أهل أستراباذ، اشتهر بكتابه: (الوافية في شرح الكافية لابن الحاجب) في النحو، و(شرح مقدمة ابن الحاجب)، وهي المسمّاة بالشافية في علم الصرف، توفي سنة (٦٨٦هـ). ينظر: الأعلام، للزركلي: ٨٦/٦.

(٨) ينظر: الشافية في علمي التصريف والخط، ص: ٨٥، وشرح شافية ابن الحاجب، للرضي: ٤/٣.

### [أسباب الإمالة]

ثُمَّ إِنَّ لِلْإِمَالَةِ أَسْبَابًا وَمَوَانِعَ، فَأَشَارُ أَوَّلًا إِلَى أَسْبَابِهَا، بِقَوْلِهِ<sup>(١)</sup>:  
وَوَجْهَهَا إِزَادَةُ الْمُنَاسَبَةِ لِيَاءٍ أَوْ لِكَسْرَةِ مُصَاحِبَةٍ  
أَوْ لِتَلْقِي أَلْفٍ قَدْ انْقَلَبَ عَنْ يَاءٍ أَوْ وَاوٍ إِلَى الْكَسْرِ انْتِسَابِ  
أَوْ أَلْفٍ يَصِيرُ يَاءً فُتِحَا أَوْ لِفُضُولِ الْفَقَرَاتِ كَالضُّحَى  
وَقَدْ يَكُونُ الْوَجْهُ فِي الْإِمَالَةِ مِنْ أَلْفٍ سَابِقَةٍ مُمَالَةٍ

يعني: أن سبب إمالة الألف قصد المناسبة لأحد الأشياء السبعة<sup>(٢)</sup>:

أحدها: الكسرة التي تقرب الألف، [سواء كانت الكسرة قبل الألف أو بعدها على التفصيل الآتي.

وثانيها: الياء التي تقرب الألف]<sup>(٣)</sup>.

وثالثها: كون الألف منقلبة عن واوٍ مكسورٍ، كما في (خاف).

[ورابعها: كون الألف منقلبة عن ياءٍ مطلقًا سواء كانت مكسورة، نحو: (هاب)، أو لا، نحو: (ناب)]<sup>(٤)</sup>.

وخامسها: كون الألف صائرة ياءً مفتوحة في موضع، نحو: (دعاء)، و(حُبلى)، و(العلى).

وسادسها: رعاية الفواصل.

وسابعها: رعاية الإمالة التي قبلها على وجه.

وهذه السبعة أسباب [٣١٣/ظ] إمالة الألف جوازًا<sup>(٥)</sup>، وليست بموجبة لها، بل هي المجوزة لها عند من هي في لغته، وكل موضع يحصل فيه سبب الإمالة جاز لك الفتح، كما هو لغة أهل الحجاز، وأمثلة ذلك نحو: (عماد)، و(شمال)، و(عالم)، و(سيال)، و(شيبان)، و(هاب)، و(خاف)، و(ناب)، و(رمى)، و(دعا)، و(معزى)، و(حُبلى)، و(العلى)، فالموجب<sup>(٦)</sup> للإمالة في (عماد) كسر العين، وفي (شمال) كسرة الشين، وهي متقدمة على الألف فيهما، وفي (عالم) كسرة اللام، وهي متأخرة، وفي (سيال)، و(شيبان) الياء متحركة وساكنة بفصلٍ وبغير فصلٍ، وفي (هاب) أمران: الياء والكسرة معًا، وفي (خاف) الكسرة لا

(١) ينظر: الوافية نظم الشافية، ص: ٦٠-٦١.

(٢) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف: ١٥١/٢-١٥٢، وإرشاد السالك: ٩٧١/٢-٩٧٢.

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من (ب).

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من (ب).

(٥) في (أ): إمالة الألف جوازًا مكررة.

(٦) في (أ): (فالواجب)، وما أثبتته من (ب).



غير، وفي (باع)، و(ناب) الياء الأصلية، إذ أصلها: (هَيْب)، و(خَوْف)، و(بَيْع)، و(نَيْب)، وفي (مرمي) الياء، وفي (دعا)، و(حُبلى)، و(معزى)، و(العلى)؛ لكون ألفاتها صائرة ياءً في موضع، وهو (دُعِي)، و(حُبليان)، و(معزيان)، و(العليا)<sup>(١)</sup>.

تنبيه: اعلم أنّ الألف لا تخلو من أن تكون متوسطة أو أخيرة، وكل واحدةٍ منهما، إمّا أن تكون في اسم أو فعل، والألف الأخيرة في كل من الاسم والفعل لا تخلو من أن تكون ثالثة أو فوق ذلك، فالأقسام ستّة، أربعة للأخيرة، واثنان للمتوسطة، وتفصيلها: أن الألف الأخيرة لا تخلو من أن تكون في اسم أو فعل، وأن [تكون]<sup>(٢)</sup> ثالثة أو فوق ذلك، فالتى في الفعل تُمال كيف كانت، ثالثة أو رابعة أو فوقها، وإمّا أن أصلها أو ياءً، لِمَا مرّ، نحو: (رمى)، و(دعا)، و(أعطى)، و(يخشى)، و(اصطفى)، و(استدعى)، ونحو ذلك، والتي في الاسم إن لم يُعرف انقلابها عن الياء لم تُمل ثالثة، وإمّا أميلت (العلى)؛ لقولهم: (العليا)، وتُمال رابعةً فصاعدًا، وإن لم يُعرف انقلابها عن الياء لِمَا ذكرنا في (حُبلى)، و(معزى)، و(حبوكرى)<sup>(٣)</sup>، ونحوها، ولثقلها، والمتوسطة إن كانت في فعل، يقال فيه: فعلت، ك: (هاب)، و(خاف)، و(باع)، و(طاب) أميلت، لكن في (طاب)، و(باع) باعتبار أن ألفهما منقلبة عن الياء، وفي (هاب)، و(خاف) باعتبار الباب أيضًا، وإن كانت في اسم، فهي عكس الألف الأخيرة، فُتُمال كيف كانت، سواء كان ما انقلبت عنه [٣١٤/ و] ياءً أو واوًا ك: (ناب)، و(باب)، إذا حصل سببها، وهو الكسرة اللازمة أو العارضة أيضًا<sup>(٤)</sup>، كما يجيء بُعيد هذا، هكذا ينبغي أن يفصل المقام.

ثمّ أشار أيّده الله تعالى - إلى تفصيل الأسباب السبعة على الترتيب الذي ذكرناه، فقال<sup>(٥)</sup>:

فَالْكَسْرُ قَبْلَ الْأَلْفِ الْمُمَالِ	فِي مُشْبِهِ الْعِمَادِ وَالسِّمْلَالِ
سَوَّغَهَا فِي نَحْوِ دِرْهَمَانِ	خَفَاءَ هَاءٍ وَشُدُودُ ثَانِ
وَبَعْدَهُ فِي عَالَمِ هَادِي الْوَرَى	وَمِنْ كَلَامٍ قَلَّ فَالْكَسْرُ طَرَا
خِلَافٍ مِنْ دَارٍ لِرَاءِ جَارٍ	لِمَا بِهِ مِنْ صِفَةِ التَّكْرَارِ
وَالْكَسْرُ الْأَصْلِي إِذَا مَا قُدِّرَا	لَيْسَ كَلْفِظِهِ عَلَى مَا قُرِّرَا
مِثْلَ اسْمٍ فَاعِلٍ مِنَ الْعَفَافِ	دُونَ سُكُونِ الْوَقْفِ عِنْدَ عَافِ

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ٤٩٧/٤-٤٩٨، وشرح المكودي على الألفية، ص: ٣٦١.

(٢) زيادة من (ب).

(٣) الحبوكري: الداهية، وكذلك الحَبُوكَرِي، وأمّ حَبُوكَرِي: هي أعظم الدواهي. ينظر: الصحاح تاج اللغة، مادة (حبكر): ٦٢٢/٢، ولسان العرب، مادة (حبكر): ١٦٢/٤.

(٤) ينظر: المفصل، ص: ٤٧١، وارتشاف الضرب: ٥٣٧/٢.

(٥) ينظر: الوافية نظم الشافية، ص: ٦١.

توشيح الوافية بمعانٍ كافية لملا محسن بن طاهر القزويني (ت القرن ١٢هـ)، باب الإمالة

وَلَا تُمَالُ الْأَلْفُ الْمَقْلُوبَةَ      عَنْ وَاوِهِمْ لِكَسْرَةِ مَضْحُوبَةٍ  
فَشَدَّ مِنْ ذَاكَ الْكِبَا وَشَدَّذَا      مِنْ بَابِهِ وَمَالِهِ إِذْ أُخِذَا  
وَشَدَّ إِذْ أُمِيلَ مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ      بَابٌ وَمَالٌ وَالْمَكَاحِثُ انْقَلَبَ  
وَهَكَذَا شَدَّ عَنْ الْقِيَّاسِ      إِمَالَةُ الْحَجَّاجِ مِثْلَ النَّاسِ  
أَمَّا الرَّبَافَانَةُ أُمِيلًا      مِنْ جِهَةِ الرَّاءِ فَلَا تَمِيلًا

يعني: أنَّ الكسرة التي هي أول أسباب جواز الإمالة، إنَّما يتحقق سببيتها قبل الألف، إذا كان بين الكسرة والألف حرف واحد، ك: (عماد)، أو حرفان أولهما ساكن، نحو: (شملا)، وهي الناقعة الخفيفة<sup>(١)</sup>، فإذا كان بينهما حرفان متحرَّكان أو ثلاثة أحرف، كقولك: (أكلتُ عَنبًا، وَفَتَلْتُ قَبَّيًّا<sup>(٢)</sup>)، لم تؤثر الكسرة ولم تُمل الألف، وأمَّا قولهم: يريد أن يَنْزِعَهَا ويضْرِبَهَا، و(هو عندها)، و(له درهمان)، فشاذ<sup>(٣)</sup>، والذي سَوَّغَهُ أَنَّ الهَاءَ خَفِيَّةٌ، فلم يُعتدَّ بها<sup>(٤)</sup>، فكأنها معدومة، وأمّلت (أَنْ يَنْزِعَا)، و(أَنْ يَضْرِبَا)، [٣١٤/ظ] و(رِمَان)، ك: (عماد)، و(شملا)، هذا إذا كان ما قبل الهاء مفتوحًا، كما رأيت في الأمثلة<sup>(٥)</sup>.

وأمَّا إذا كان مضمومًا، نحو: (هو يَنْزِعُهَا)، و(زيد يضربها)، فلا تجوز الإمالة بالاتفاق<sup>(٦)</sup>، وقول نجم الأئمة: ولخفَّة الهاء أجازوا في مَهَارَى: (مِهَارَى)<sup>(٧)</sup>، بإمالة الهاء والميم؛ لأنك قلت: (مَارَى)<sup>(٨)</sup>، ليس بشيء كما [لا]<sup>(٩)</sup> يخفى، ولقوله نفسه، والحرف المتحرَّك بالكسرة لا يجوز أن يكون هو الحرف الذي تليه الألف؛ لأنَّها لا تلي إلاَّ الفتحة، انتهى، بل سبب إمالة (مهاري)؛ باعتبار الكسرة بعد الألف ولا دخل للهاء فيها، وإمالة الهاء والميم للإشباع، وإن كانت الكسرة المتقدِّمة على الألف من كلمة أخرى نظر، فإن كانت إحدى الكلمتين غير مستقلة أو كلتاهما، فالإمالة أحسن منها إن كانتا مستقلتين، فالإمالة في نحو: (بنابؤس

(١) ينظر: لسان العرب، مادة (دف ف): ١٠٤/٩، وتاج العروس، مادة (دف ف): ٣٠٣/٢٣.

(٢) القنب: جراب قضيب الدابة، وإذا كني عما يخفض من المرأة قيل: قنبا، والقنب: شرع ضخم من أعظم شرع السفينة. ينظر: العين، مادة (قنب): ١٧٨/٥.

(٣) الشاذ إمالة (هو عندها)، و(له درهمان)؛ لوقوع ثلاثة أحرف بين الألف والكسرة، وإن كان الأول منها ساكنًا، وأحدها هاء، أمَّا (يريد أن يَنْزِعَهَا ويضْرِبَهَا)، فأماله من العرب كثير، كما قال سيبويه. ينظر: الكتاب: ١٢٣/٤.

(٤) ينظر: المفصل، ص: ٤٧٢.

(٥) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش: ١٩٢/٥.

(٦) لا تُمال الألف مع الضمة في قولك: (هو يضربها)؛ لأنَّ الضمة من الواو، والواو الساكنة لا إمالة معها، والفتحة أقرب إلى الكسرة من الواو، فلذلك أميلت مع الفتحة ولم تمل مع الضمة. ينظر: الكناش في فني النحو والصرف: ١٥٢/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك: ١٤٩٦/٣.

(٧) (مِهَارَى): سقطت من (ب).

(٨) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، للرضي: ٦/٣.

(٩) ما بين المعقوفتين زيادة من (ب).

وبنًا ومَنَّا أحسن منها في لزيد مال، ولعبد الله)، ولكن الإمالة في (لعبد الله) أكثر منها في (لزيد مال)؛ لكثرة استعمال لفظ: (الله) في كلامهم<sup>(١)</sup>.

واعلم أنه إذا تتابع كسرتان، ك: (جَلِيب) <sup>(٢)</sup>، أو كسرة وياء، نحو: (جيران)، كان المقتضى أقوى، هذا كله حكم الكسرة التي قبل الألف، وأمَّا الكسرة التي بعد الألف، فإنَّما تكون سببًا مؤثرًا في الإمالة، إذا وليت الألف وكانت لازمة، وكانت في كلمة، نحو: (عالم)، و(عابد)، و(مساجد)، و(مهاري)، و(مفاتيح)، و(هايل)، و(حاميم) <sup>(٣)</sup>، فيمن يميل، [أي: الألف والكسرة التي يكون بعدها متصلة بها] <sup>(٤)</sup>، وقد أجرى بعضهم المنفصل في هذا مجرى المتصل، والكسرة العارضة مجرى اللازمة، حيث قالوا<sup>(٥)</sup>: (تُلثا درهمٍ وغلًا بشرٍ)، و(أخذتُ من ماله ومن مالي)، و(من كلامه ومن كلام)، و(على بابه وعلى بابٍ)، لكنه قليل للانفصال في المثاليين الأولين، وعروض الكسرة في البواقي <sup>(٦)</sup>، وفي (مررتُ ببابه) يجوز أن تكون الإمالة للكسرة المتقدمة وللمتأخرة أو لكليهما، وأمَّا إذا كانت الكسرة الإعرابية على الراء، فهي كالكسرة اللازمة [حينئذٍ] <sup>(٧)</sup> في كلمة الألف في نحو: (عالم)؛ وذلك لأنَّها وإن ضُعفت بالعروض لكن تكرار الراء جَبَر وهنأ، فكأنَّ الكسرة على الراء كسرتان، وذلك نحو: (من دارٍ)، و(في النار)، وإن كان [بين الألف] <sup>(٨)</sup> والكسرة المتأخرة عنها حرف واحد، نحو: (في عالمٍ) [٣١٥/ و- بفتح اللام-، أو حرفان، نحو: (وعلى ظهرانيهم)، فلا تؤثر بالاتفاق، وإنَّما أثرت الكسرة، قبل الألف مع الفاصلة، ولم تؤثر بعدها مع الفاصلة <sup>(٩)</sup>؛ لأن الانحدار بعد الصعود أهون وأسهل من العكس <sup>(١٠)</sup>، هذه كلها أحكام الكسرة الملفوظة قبل الألف وبعدها.

(١) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، للرضي: ٦٣.

(٢) الجلباب: الخمار، وقيل: جلباب المرأة ملاءتها التي تشتمل بها، واحدها: جلباب، والجماعة جلابيب، وقيل أيضًا: الجلباب ثوب أوسع من الخمار دون الرداء، تغطي به المرأة رأسها وصدرها، وقد تجلببت. ينظر: تهذيب اللغة، مادة (جلب): ٦٤/١١.

(٣) حاميم: مقطع حروف في أوائل سور من القرآن الكريم، يقال لها: آل حاميم، أي: السور المفتحة بحاميم، وجاء في التفسير عن ابن عباس ثلاثة أقوال: قال: حاميم اسم الله الأعظم، وقال: حاميم قسم، وقال: حاميم حروف الرحمن؛ قال الزجاج: والمعنى أن الر وحاميم ونون بمنزلة الرحمن، قال ابن مسعود: آل حاميم ديباج القرآن، قال الفراء: هو كقولك آل فلان كأنه نسب السورة كلها إلى حم. ينظر: غريب الحديث، للخطابي: ٦٥٣/١-٦٥٤، ولسان العرب، مادة (ح م م): ١٥٠/١٢.

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من (ب).

(٥) في (ب): (قال).

(٦) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، للرضي: ٧/٣، والمقاصد الشافية: ١٨٦/٨.

(٧) ما بين المعقوفتين زيادة من (ب).

(٨) ما بين المعقوفتين زيادة من (ب).

(٩) في (ج): (ولم تؤثر بعدها مع الفاصلة) مكررة.

(١٠) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، للرضي: ٧/٣.



وأما الكسرة المقدرة التي أزالها الإدغام، نحو: (جاد، وجواد)، و(ماد، ومواد)، و(عاف، وعواف)، و(صاف، وصواف)، فالأفصح أنها ليست كملفوظها، فلا تُمال الألف في أمثال الأمثلة لأجلها؛ لأنها ساقطة في اللفظ لزومًا، وقد اعتبرها قوم؛ نظرًا إلى الأصل، فيميلون نحو: (جاد، وجواد)، وأخواتهما، كما أميل نحو: (خاف)؛ نظرًا إلى كسرتها الأصلية، كما يجيء عن قريب، فأمالوا نحو: (جاد، وجواد)، وأخواتهما رفعا ونصبا وجزا، وبعضهم أمالها<sup>(١)</sup> إذا كانت المدغم فيها مكسورة فقط؛ لصيرورة الحرفين كحرف واحد، فنحو: (من جاد، وماد، ومن جواره، ومواده)، مثل: (من مال)<sup>(٢)</sup>.

وأما الكسرة المقدرة<sup>(٣)</sup> التي أزالها الوقف، نحو: (ماشٍ، وراعٍ، وقاضٍ، وخاشٍ)، فقد اختلف فيها أيضًا في الإمالة وتركها، إلا أن الأكثر هنا يميلون؛ لأنَّ سكون الوقف يزول في الوصل، بخلاف سكون الحرف المدغم، وإن كانت الكسرة المقدرة في الوقف على الراء، نحو: (من نارٍ)، و(من دارٍ)، فجواز الإمالة فيها أقوى وأولى؛ لقوة الكسرة على الراء<sup>(٤)</sup>، كما مرَّ.

قوله: ولا تُمال الألف المقلوقة عن الأبيات، هذا وهم ناشئ عن كلام الزمخشري، حيث قال: وإن كانت في اسم نُظر إلى ذلك في ما ينقلب عنه، فيقال: ناب بالإمالة، ولم يقل باب بها<sup>(٥)</sup>.

وأما (الربا)، فلأجل الراء، انتهى، بل الحق أن الألف المنقلبة عن الواو وتُمال حيث حصل سببها، وهو الكسرة اللازمة أو العارضة، نحو: (هادٍ)، و(من مالٍ)، و[من]باب<sup>(٦)</sup>، لكن إمالة المنقلبة عن الياء أحسن منها في المنقلبة عن الواو، قال نجم الأئمة: وأظنُّ قوله: ولا تؤثر الكسرة في المنقلبة عن واوٍ وهما نشأ من قول صاحب المفصل: إن إمالة (الكبأ) شاذٌّ، قال، أي: الزمخشري: إمالة الربا فلأجل الراء<sup>(٧)</sup>، هذا قوله، وقال سيبويه: ومما يميلون ألفه قولهم: (مررتُ ببابه)، و(أخذتُ من ماله)، في موضع الجر شبهوه [٣١٥/ظ] ب: (كاتِبٍ)، و(ساجِدٍ)، قال: والإمالة في هذا أضعف؛ لأنَّ الكسرة لا تلزم، فضعفها سيبويه؛ لأجل ضعف الكسرة، لا لأجل أنَّ الألف عن واوٍ، ولو لم تؤثر الكسرة في إمالة ألفٍ منقلبة عن واوٍ، لم يُقل: ضعيفة<sup>(٨)</sup> لضعف الكسرة، بل قال: ممتنعة؛ لكون الألف عن واوٍ، قال، أعني: سيبويه: إنَّما يُمال (مال)، إذا كسرت

(١) (أمالها): سقطت من (ب).

(٢) (كحرفٍ واحدٍ، فنحو: من جاد، وماد، ومن جواره، ومواده، مثل: من مالٍ): سقطت من (ب).

(٣) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، للرضي: ٧/٣، والمقاصد الشافية: ١٥٧/٨.

(٤) (وأما الكسرة المقدرة): سقطت من (ب).

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ٥٠٩/٤، وشرح المفصل، لابن يعيش: ٢٠٣/٥.

(٦) ينظر: المفصل، ص: ٤٧٢.

(٧) ما بين المعقوفتين زيادة من (ب).

(٨) ينظر: المفصل، ص: ٤٧٣.

(٩) في (أ): (ضعفه)، وما أثبتته من (ب).

اللام بعدها، فتبين أنه لم يفرّق في تأثير الكسرة بين الألف المنقلبة عن واوٍ وبين غيرها، ولم أرَ أحدًا فرّق بينهما، إلاّ الزمخشري والمصنف<sup>(١)</sup>.

والعشا- بالفتح- مقصورًا: مصدر الأعشى، وهو الذي لا يبصر بالليل ويبصر بالنهار، وهو واوي، والمرأة العشواء، يقال: عشى الرجل- بالكسر- عشواً<sup>(٢)</sup>، والكبا- بالكسر- يمد ويقصر، وهي الكناسة من كبا البيت كسحّه، وهو واوي؛ لتثنيته<sup>(٣)</sup> على كيوان<sup>(٤)</sup>، والمكاي- بالفتح والقصر-: حجر الأرنب، والثعلب<sup>(٥)</sup>، وهو واوي بدليل قولهم: مكو في معناه، وأمّا (باب، ومال)، فإنهما يشذ إمالتهما في غير حال جر لاميهما، قال سيبويه: قال ناس يُوثقُ بعربيتهم: هذا بابٌ، وهذا مالٌ، وغاب<sup>(٦)</sup>، وردّ المبرد ذلك<sup>(٧)</sup>، قال السيرافي: حكاية سيبويه عن العرب: لا ترد<sup>(٨)</sup>، ويمال (هذا الحجاج) علمًا<sup>(٩)</sup>، و(الناس) على الشذوذ<sup>(١٠)</sup>، وإن كان صفة فلا يمال، وأمّا إمالة نحو: (مررت بالناس)، فليست بشاذة لأجل الكسرة<sup>(١١)</sup>.

ثمّ أشار إلى ثاني أسباب جواز إمالة الألف، أعني: الياء، بقوله- أيّده الله تعالى-<sup>(١٢)</sup>:

وَالْيَاءُ قَبْلَ الْأَلْفِ الْمُمَالِ لَا بَعْدَ فِي شَيْبَانَ أَوْ سَيَّالٍ

اعلم أن الياء، إمّا أن تكون قبل الألف أو بعدها، أمّا التي قبلها فإمّا تؤثر إذا اتصلت بالألف، نحو: (بيان)، و(سيال)- بفتح السين-: لشجر له شوك<sup>(١٣)</sup>؛ لأنّ الياء المفتوحة، كالكسرة قبل الفتحة في نحو: (عماد)، أو اتصلت بحرف الألف، أمّا ساكنة، نحو: (شيبان): لحيٍّ من بكر<sup>(١٤)</sup> أو متحرّكة، كالحيوان،

(١) أي: ابن الحاجب الكردي. ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، للرضي: ٨/٢.

(٢) ينظر: الصحاح تاج اللغة، مادة (عشا): ٢٤٣٧/٦، ومقاييس اللغة، مادة (عشو): ٣٢٢/٤.

(٣) في (أ): (لثنيه)، وما أثبتته من (ب).

(٤) ينظر: العين، مادة (كبو): ٤١٦/٥، والإبانة في اللغة العربية: ١٣٦/٤.

(٥) ينظر: العين، مادة (مكا): ٤١٩/٥، والصحاح تاج اللغة، مادة (مكا): ٢٤٩٦/٦.

(٦) ينظر: الكتاب: ١٢٨/٤.

(٧) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، للرضي: ٩/٣.

(٨) ينظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ٦٠/٤، وشرح شافية ابن الحاجب، للرضي: ٩/٣.

(٩) وشذ إمالة (الحجاج)، إذا كان اسمًا لرجل؛ لأنه على غير قياس؛ وذلك لأنّه كثر في كلامهم فحملوه على الأكثر؛ لأنّ الإمالة أكثر في كلامهم، وأكثر العرب ينصبه ولا يميل ألف حجاج، إذا كان صفة يجرونه على القياس. ينظر الكتاب: ١٢٧/٤.

(١٠) قال سيبويه: "وأما (الناس)، فيميله من لا يقول: هذا مال بمنزلة الحجاج، وهم أكثر العرب؛ لأنها كآلف فاعل إذا كانت ثانية فلم تُمل في غير الجر؛ كراهية أن تكون كباب رميت وغزوت؛ لأنّ الواو والياء في قلتُ وبعثُ أقرب إلى غير المعتل وأقوى". المصدر نفسه: ١٢٨/٤.

(١١) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، للرضي: ٩/٣.

(١٢) ينظر: الوافية نظم الشافية، ص: ٦١.

(١٣) السيال: اسم جنس جمعي، واحده: سيالة - كسحابة -، وهو شجر له شوك أبيض طويل، إذا نزع خرج منه اللبن، أو طال من السم. ينظر: تهذيب اللغة، مادة (سيل): ٥٠/١٣.

(١٤) ينظر: لسان العرب، مادة (شيب): ٥١٤/١.

والحَيَدَان<sup>(١)</sup>، لكن الإمالة في (شيبان) أقوى من الإمالة في (الحيوان، والحَيَدَان)، [وإن كانت قبل الياء التي هي حروف الألف كسرة، كالعيان<sup>(٢)</sup>، أو<sup>(٣)</sup>] كانت الياء التي هي حرف الألف مدغمًا فيها، كالليان<sup>(٤)</sup>، والكيال<sup>(٥)</sup>، كانت الإمالة [٣١٦/ و] أقوى، فإمالة (العيان) أقوى من إمالة (بيان، وسيال)، وإمالة (الليان) أقوى من إمالة (شيبان)، بل من إمالة (سيال) أيضًا، وأما الياء المتأخرة عن الألف، فإن كانت مكسورة، نحو: (مباين)، و(مبايع)، فالمقتضي للإمالة فيه أقوى من المقتضي في (عالم)، وإن كانت مفتوحة، كـ: (المبايع)، أو مضمومة، كـ: (التبايع، والتباين)، فلا تؤثر؛ لأنَّ الحركة للزومها لفتت في عضدها وتشربها شيئًا من جوهر نفسها وجذبها إلى مخرجها شيئًا<sup>(٦)</sup>.

ثُمَّ أشار إلى ثالث أسباب جواز إمالة الألف بقوله -أيده الله-<sup>(٧)</sup>:

وَالْأَلْفُ الْمَقْلُوبُ عَنْ وَاوٍ كَسْرٍ يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ كَخَافٍ مِنْ حَاذِرٍ

يعني: أن الألف المنقلبة عن واوٍ مكسورة في الفعل يجوز إمالتها؛ لأنَّ الكسرة فيه تنقل في بعض المواضع إلى ما قبل الألف، نحو: (خَفْتُ، وخَفْنَا)، فصار كـ: (عماد)، وإثما قال: يختصُّ بالفعل؛ لأنَّ نحو قولهم: (رجل مألٍ، ونألٍ)<sup>(٨)</sup>، و(كبشٌ صائفٌ)<sup>(٩)</sup>، أي: المال، والينل، والصوف، أصلها: مَوَّلٌ، ونَوَّلٌ، وصَوَّفٌ، ومع هذا لا تُمال قياسًا، بل إمالة بعضها محفوظة مسموعة في مكانٍ خاصٍّ؛ وذلك لأن كسرة الواو فيها قد زالت بحيث لا تعود أصلًا، بخلاف الفعل<sup>(١٠)</sup>، كما مرَّ.

ثُمَّ أشار إلى رابع أسباب جواز إمالة الألف بقوله -أيده الله-<sup>(١١)</sup>:

مَا أَصْلُهُ الْيَاءُ كَنَابٍ وَفَتَى سَالَ وَفَاصٌ إِذْ رَمَى ثُمَّ أَتَى

- 
- (١) الحيدان: ما حاد من الحصى عن قوائم الدابة في السير. ينظر: لسان العرب، مادة (حيد): ١٥٩/٣.
- (٢) العيان: حديدة تكون في متاع الفدان. ينظر: المصدر نفسه، مادة (فدن): ٣٢١/١٣.
- (٣) ما بين المعقوفتين زيادة من (ب).
- (٤) الليان: اللين، يقال: هم في لِيَانٍ من العيش، أي: لين. ينظر: شمس العلوم، مادة (الليان): ٦١٥٦/٩.
- (٥) الكيال: الكثير الكيل، وقيل: هو على النسب والاسم الكيلة والكيل والمكيال: ما كلت به. ينظر: المخصص: ٤٤٠/٣.
- (٦) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، للرضي: ١٠/٣.
- (٧) ينظر: الوافية نظم الشافية، ص: ٦١.
- (٨) يقال: رجل مال، إذا كان كثير المال، ويقال: رجل نال، إذا كان كثير النوال: أي العطاء. ينظر: الصحاح تاج اللغة، مادة (صوت): ٢٥٧/١، ولسان العرب، مادة (صوت): ٥٧/٢.
- (٩) يقال: كبش صاف، إذا كثير الصوف. ينظر: العين، مادة (روح): ٢٩٢/٣، ومقاييس اللغة، مادة (روح): ٤٥٦/٢.
- (١٠) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، للرضي: ١٠/٣-١١، وشرح الأشموني: ٢٨/٤.
- (١١) ينظر: الوافية نظم الشافية، ص: ٦٢.

يعني: أن الألف المنقلبة عن الياء تجوز<sup>(١)</sup> إمالتها مطلقاً، سواء كانت الياء مكسورة أو مفتوحة أو مضمومة، إن وجدت، كما في (هيوء)، وسواء كانت في الاسم أو في الفعل عيناً أو لاماً، ك: (ناب)، و(عاب)، و(طاب)، و(باع)، و(هاب)، و(رحى)، و(فتى)، و(راى)، وهي إذا كانت عين فعلٍ في الأفعال أولى بالإمالة منها، إذا كانت عين فعلٍ في الأسماء؛ لأنه ينضم إلى ثقلها وانقلابها عن الياء انكسار ما قبلها في بعض التصاريف، ك: (هبت)، و(بعث)، و(طبث)، وإذا كانت لاماً كانت أولى بالإمالة منها عيناً؛ لأن الأواخر أولى بالتغيير<sup>(٢)</sup>.

ثم أشار إلى [٣١٦/ظ] خامس أسباب جواز إمالة الألف بقوله<sup>(٣)</sup>:

وَالْأَلْفُ الصَّائِرُ يَاءً فُتِحَا مِثْلُ الْعُلَى جَمْعًا وَحُبْلَى وَرَحَا  
لَا جَالَ أَوْ حَالَ عَلَيْهِ الْحَالُ

اعلم أن الألف الأخيرة، كما ذكرنا سابقاً، إما أن تكون في آخر الاسم أو في آخر الفعل، فالتى في آخر الفعل جاز إمالتها مطلقاً ثالثة أو فوق ذلك، منقلبة عن ياء أو عن واو؛ لأنها تصير ياءً مفتوحة البتة؛ لأنها إن كانت عن ياء، فلها أصل في الياء وتصير ياءً مفتوحة في المجهول، ك: (رمي)، و(رءي)، وفي (يرميان)، وياء ساكنة عند اتصال بعض الضمائر بها، نحو: (رميث)، وإن كانت عن واو تصير ياءً مفتوحة مكسوراً ما قبلها في المجهول، نحو: (دعي)، في دَعَا<sup>(٤)</sup>، وهكذا حكم الألف الرابعة، والخامسة، والسادسة، نحو: (أعطى)، و(اشترى)، و(استدعى)، و(استقصى)، مع كون الألف في الآخر، والآخر محل التغيير، ولهذين الوجهين لم تمل في (قال)، و(جال)، و(حال)، من القول، والجولان، والحول؛ لأن الألف في هذه الأمثلة، وإن تصير ياءً، لكنها ليست مفتوحة متطرفة، بل ساكنة متوسطة، نحو: (قيل)، و(جيل)، و(حيل)<sup>(٥)</sup>، والألف التي في آخر الاسم، إن كانت عن ياء، نحو: (الفتى)، أو (الرحى)، جاز إمالتها؛ لكونها عن ياء، ولصيرورتها ياءً مفتوحة في التثنية، نحو: (فتيان)، و(رحيان)، وإن كانت<sup>(٦)</sup> عن واو، فإن كانت رابعة فما فوقها جاز إمالتها؛ لصيرورتها في المثنى ياءً مفتوحة، كالأعيان، والمعطيان، والمصطفيان، والمستدعيان،

(١) في (أ): (يجوز)، وما أثبتته من (ب).

(٢) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش: ١٩٤/٥.

(٣) ينظر: الوافية نظم الشافية، ص: ٦٢.

(٤) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، للرضي: ١١/٣.

(٥) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، للرضي: ١١/٣.

(٦) (جاز إمالتها؛ لكونها عن ياء،.....، نحو: (فتيان)، و(رحيان)، وإن كانت): سقطت من (ب).

وكذا الألف الزائدة للتأنيث وغيره، كالحُبلى، والذِّفْرِي<sup>(١)</sup>، والأزْطَى<sup>(٢)</sup>، والكمَثْرَى<sup>(٣)</sup>، والقَبْعَثْرَى<sup>(٤)</sup>؛ لأنها تنقلب في المثني ياء، وكذا ألف سُكَارَى، وأَسَارَى، وَصَحَارَى، وَحَبَالَى؛ لأنك إذا سَمَّيت بها<sup>(٥)</sup> وثَبَّتتها قلبت ألفتها ياء، وإن كانت ثالثة عن وَاوٍ لم تمل قِيَاَسًا، بل شاذًا، كالمَكَا، والعَشَا؛ لأنها لا تصير ياء<sup>(٦)</sup>، كما في الفعل، بل تصير [٣١٧/ و] في التصغير ياء قِيَاَسًا، ك: (عَصَا)، و(عَصِيَّة)، لكون سكون ما قبلها يبعدها عن صورة الألف الممالة، بخلاف (دُعِي)، و(حُبليان)، ونحوهما، وأَمَّا نحو: (القُوَى)، و(العَلَى)، و(الضُّحَى) - في القرآن -، فَإِنَّمَا جاز إمالتها؛ لكونها رؤوس الآي، فتناسب سائر الكلم التي هي رؤوس الآي، وفيها سبب الإمالة<sup>(٧)</sup>، وفي بعضها علَّةٌ أخرى، وهي صيرورة ألفه ياءً في موضع، ك: (العَلَى) جمعًا لمؤنث الأعلى<sup>(٨)</sup>، وهو العليا<sup>(٩)</sup>.

ثُمَّ أشار إلى سادس أسباب جواز إمالة الألف بقوله - أَيَّدَهُ اللهُ تَعَالَى -<sup>(١٠)</sup>:

وَو الضُّحَى لِفَضْلِهَا تَمَالٌ

يعني: أَنَّهُ قد أميل: ﴿وَالضُّحَى \* وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى \* مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾<sup>(١١)</sup>، وقد أميل: ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾<sup>(١٢)</sup>، وهي من الواو، ليشاكل رؤوس الآي في: ﴿تَلَّهَا﴾<sup>(١٣)</sup>، و ﴿جَلَّهَا﴾<sup>(١٤)</sup>، و ﴿يَغْشَاهَا﴾<sup>(١٥)</sup>، ولولا سائر الفواصل لم تجز الإمالة في الضحى بوجه، إذ لا كسرة ولا ياء ولا ألف في الوسط منقلبة عن مكرر، ولا من ياء، ولا صائرة ياء مفتوحة، والإمالة في الفواصل هي في الحقيقة إمالة للإمالة أيضًا<sup>(١٦)</sup>، كما يجيء

- (١) الذِّفْرِي: الموضع الذي يعرق من قفا البعير، ولا بد أن تكون لذلك المكان رائحة، والذفر: البعير القوي ذلك الموضع منه، ثم استعير ذلك، فقبل له في الإنسان أيضًا: ذفري. ينظر: مقاييس اللغة، مادة (ذفر): ٣٥٦/٢.
- (٢) الأزْطَى: شجرٌ من شجر الرمل، واحده: أرطاة. ينظر: الصحاح تاج اللغة، مادة (أرط): ١١٤/٣.
- (٣) الكمثرى: من الفواكه الذي تسميه العامة الإجاص. ينظر: تاج العروس، مادة (كمثر): ٦٨/١٤.
- (٤) القَبْعَثْرَى: العظيم الخلق من الإبل والناس، والجمع: قباعث. ينظر: شمس العلوم، مادة (القبعثرى): ٥٣٥٤/٨.
- (٥) لعل المؤلف لاحظ أن الأصل فيما يثنى أن يكون مفردًا فقيَّد تثنية هذه الألفاظ بالتسمية بها، وإلا فإن تثنية الجمع على إرادة الجماعتين غير عزيزة في كلام العرب.
- (٦) وإن كانت ثالثة عن وَاوٍ لم تمل .....، كالمكا، والعشا؛ لأنها لا تصير ياء: سقطت من (ب).
- (٧) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، للرضي: ١٢/٣.
- (٨) ينظر: المصدر نفسه: ١٣/٣.
- (٩) العليا: اسم للمكان العالي، وللفعلة العالية على المثل. ينظر: لسان العرب، مادة (علا): ٨٥/١٥-٩٠.
- (١٠) ينظر: الوافية نظم الشافية، ص: ٦٢.
- (١١) سورة الضحى، الآيات: ١ و ٣.
- (١٢) سورة الشمس، الآية: ١.
- (١٣) سورة الشمس، جزء من الآية: ٢.
- (١٤) سورة الشمس، جزء من الآية: ٣.
- (١٥) سورة الشمس، جزء من الآية: ٤.
- (١٦) الإمالة للإمالة: هي إمالة التناسب، ويسويها بعضهم: مجاورة الممال، وإنما أخره؛ لضعفه بالنسبة إلى الأسباب المتقدمة.

في (رأيتُ عمادًا)<sup>(١)</sup>.

ثم أشار إلى سابع أسباب جواز إمالة الألف بقوله<sup>(٢)</sup>:

وَفِي عَمَادًا جَاءَتِ الْإِمَالَةُ فِي الثَّانِ لِلْسَّابِقَةِ الْمُمَالَةِ  
وَقَدْ يُمَالُ أَلْفُ التَّنْوِينِ كَخَفْتُ زَيْدًا وَهُوَ ذُو تَلْوِينِ

يعني: أنه قد تُمال الألف بلا سبب لأجل مناسبة إمالة<sup>(٣)</sup> قبلها أو بعدها، كما أمالوا ألف التنوين في الوقف، في نحو: (رأيتُ عمادًا)؛ لألف مماله قبلها<sup>(٤)</sup>، وكذا: (معزانا)<sup>(٥)</sup>، وقرئ: ﴿الْيَتَمَى﴾<sup>(٦)</sup>، و﴿الْتَصْرَى﴾<sup>(٧)</sup> بإمالة الألف الأولى لأجل الألف الثانية<sup>(٨)</sup>، التي سببها وقوعها خامسة وصيورتها ياء مفتوحة في التثنية، فإن تثنية الجمع سائغة، كما أن جمع الجمع جائز، قال أبو النجم<sup>(٩)</sup>:

تَبَقَّلْتُ<sup>(١٠)</sup> مِنْ أَحْسَنِ التَّبَقُّلِ بَيْنَ رِمَاحِي مَالِكٍ وَنَهْشَلٍ<sup>(١١)</sup>

وقد تُمال ألف التنوين في نحو: (رأيتُ زيدًا)، وقفًا وإن لم تكن قبلها إمالة، قال سيبويه: وقد أجروا الألف المنفصلة مجرى المتصلة، حين قالوا: (درست علمًا)، و(رأيتُ زيدًا)، كما قالوا: (رأيتُ شيبان)، [٣١٧/١]

ينظر: ارتشاف الضرب: ٥٣٥/٢، وشرح الأشموني: ٣٤/٤.

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٩٧٥/٤،

(٢) ينظر: الوافية نظم الشافية، ص: ٦٢.

(٣) في (أ): (أمال)، وما أثبتته من (ب).

(٤) إن الإمالة في ميم (عماد)؛ لكسرة العين، وإمالة الدال لكسرة الميم، فإمالة الدال لأجل إمالة الميم. ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، لركن الدين: ٦٦٩/٢.

(٥) قال سيبويه: "وقالوا: معزانا في قول من قال عمادًا، فأمالهما جميعًا وذا قياس، ومن قال: عمادًا، قال: معزانا، وهما مسلمان"، أي: إن إمالة الألف الأخيرة في معزانا؛ إمالة الألف التي بعد الزاي. الكتاب: ١٢٧/٤، وينظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ٥٠٤/٤.

(٦) سورة النساء، جزء من الآية: ٢.

(٧) سورة البقرة، جزء من الآية: ١١٣.

(٨) وهي قراءة الكسائي، وذلك بإمالة الصاد والتاء والسين والكاف من (النصارى)، و(اليتامى)، و(كُسَالِي)، و(شُكَارِي)، و(بُشْكَارِي) في كل القرآن، إلا أن تلقى ساكنًا، نحو: [سورة التوبة: ٣٠]، و [سورة النساء: ١٢٧]، فإنه يفتح. ينظر: حجة القراءات: ٢١٧، والإقناع في القراءات السبع: ١٤٠.

(٩) البيت من بحر الرجز المشطور، وهو في وصف قطع من الأغنام، قائله: أبو النجم العجلي، وهو الفضل بن قدامة أحد رجاء الإسلام المتقدمين. ينظر: شرح شواهد المغني، للسيوطي: ٤٤٩/١، وخزانة الأدب، للبغدادي: ٣٩٠/٢.

(١٠) تبَقَّلْتُ: قال الخليل: أبقلت الأرض وبقلت: إذا أنبتت البقل، فهي مبقلة، والمبقلة والبقالة ذات البقل، أي: الغنم وغيرها رعت البقل، وهو النبات الرطب. ينظر: العين، مادة (بقل): ١٧٠/٥، وشمس العلوم، مادة (تبَقَّلْتُ): ٥٩٧/١.

(١١) مالك ونهشل: قبيلتان الأولى من هوازن، والثانية من ربيعة وكانت بينهما حروب في مكة. ينظر: الأنساب، للسمعاني: ٤٦/١٢ و٢٢٥/١٣.

توشيح الوافية بمعانٍ كافية لملا محسن بن طاهر القزويني (ت القرن ١٢هـ)، باب الإمالة

ظ [ لكن الإمالة في نحو: (رأيتُ زيدًا) أضعف؛ لأن الألف ليست بلازمة لزوم ألف (شيبان)<sup>(١)</sup>، وسهّل ذلك كون الألف موقوفًا عليها فيقصد بيانها بأن يُمال إلى جانب الياء، كما في (حُبلى)، ولا يقال: (رأيتُ عبدًا)، إلا عند بعضهم تشبيهاً بنحو: (حُبلى)، إذ لا ياء قبل الألف ولا كسرة<sup>(٢)</sup>.

### [موانع الإمالة]

ولمّا فرغ عن ذكر أسباب إمالة الألف شرع في بيان موانعها، فقال<sup>(٣)</sup>:

يَمْنَعُ الْاِسْتِعْلَاءُ أَنْ تُسَوَّغَا فِي غَيْرِ بَابِ خَافِ طَابَ وَصَغَا  
مُقَدَّمًا مُتَّصِلًا بِحَرْفٍ أَوْ حَرْفَيْنِ فِي لَفْظٍ عَلَى رَأْيٍ رَأَوَا  
وَبَعْدَهَا مُتَّصِلًا فِي الْأَثَرِ كَذَا بِحَرْفَيْنِ بِمَقُولِ الْأَكْثَرِ  
يعني: أنه تمنع الإمالة الأحرف السبعة الاستعلائية، وهي ما يرتفع بها اللسان إلى الحنك الأعلى عند النطق، وهي: (الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والغين، والخاء، والقاف) يجمعها: (قِطْ خُصَّ صَغَطِ)<sup>(٤)</sup> على الشرائط<sup>(٥)</sup> الآتية، وذلك لمناقضتها للإمالة؛ لأنّ اللسان ينخفض بالإمالة ويرتفع بهذه الأحرف، فلا جرم<sup>(٦)</sup>.

لا تؤثر أسباب الإمالة؛ لأنها تقتضي خروج الفتحة عن حالها، وحروف الاستعلاء تقتضي بقائها على أصلها، فيرجح الأصل، واستثنى من ذلك باب (خَافَ، وَهَابَ، وَغَابَ، وَطَابَ، وَرَمَى، وَغَزَا، وَدَعَا، وَصَغَا، وَطَعَى)، من الأفعال التي هي المعتل اللام مطلقًا وواوياً، نحو: (دَعَا، وَغَزَا، وَصَغَا)<sup>(٧)</sup>، أو يائياً، نحو: (رَمَى، وَطَعَى)، إذا كان قبل الألف<sup>(٨)</sup> حرف الاستعلاء؛ لأنّ تلك الألفات تصير ياء مفتوحة مكسورًا ما قبلها في

(١) ينظر: الكتاب: ١٢٢/٤.

(٢) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، للرضي: ١٤/٣.

(٣) ينظر: الوافية نظم الشافية، ص: ٦٢.

(٤) قال ملا علي القاري: " (قظ): أمر من قاط بالمكان، إذا أقام به في الصيف، والخص - بضم الخاء المعجمة - البيت من القصب، والضغط: الضيق، والمعنى: أقم في وقت حرارة الصيف في خص ذي ضغط، أي: اقنع من الدنيا بمثل ذلك وما قاربه". المنح الفكرية شرح المقدمة الجزرية، ص: ٣٥.

(٥) في (أ): (الشماط)، وما أثبتته من (ب).

(٦) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، للرضي: ١٥/٣.

(٧) قال المبرد: «فأما ما كان من ذوات الواو على ثلاثة أحرف، فإن الإمالة فيه قبيحة؛ نحو: (دعا، وغزا، وعدا)، وقد يجوز على بعد؛ لأنّ هذه الألف هي التي تُمال في أغزى، ونحوه». المقتضب: ٤٤/٣.

(٨) في (ب): (ألفه).



المجهول، نحو: (دُعِي، وُعْزِي)، وغيرهما<sup>(١)</sup>، كما مرَّ.

ومن الأفعال التي هي المعتل العين، لكن لا مطلقاً، بل بشرط أن يكون ممّا يُقال فيه: (فَعِلت) بالكسر، سواء كان ألفه منقلباً من واوٍ مكسورة، ك: (خاف)، أو عن ياء سواء كانت في الأصل مكسورة، ك: (هاب)، أو لا، ك: (باع)، و (طاب)، و (غاب)، إذا كان قبل الألف أو بعدها حرف الاستعلاء؛ لأنك تقول: (خفت، وهبت، وبعث، وطبت، وغبث) بالكسر، فلا تعارض حروف الاستعلاء والكسرة، ولا تمنع [٣١٨/ و] الألف فيها عن الإمالة، والخارج من هذه القاعدة من الأفعال باب (قال، وطال) لا غير<sup>(٢)</sup>، إذ لا مدخل لهما في باب الإمالة على ما سلف، فضلاً عن أن يقال فيه: منع مانع، وكذا يستثنى في عدم منع الحروف المستعلية عن الإمالة<sup>(٣)</sup> الألفات الأخيرة، الرابعة فما فوقها سواء في الفعل، ك: (أعطي، واستقصي)، أو في الاسم، ك: (المُعطي، والوُسْطى، والمُسْتَقْصَى)؛ لقولهم: أعطياً وأعطي، واستقْصياً واستقصي، والمُعْطِيان، والوُسْطِيان، والمُسْتَقْصِيان، فتقلب الألف فيها ياء في المجهول، والتثنية من غير تغيير تلك الأبنية، فجميع تلك الألفات المذكورة من أولها إلى آخرها تُمال، ولا تنظر إلى حروف الاستعلاء؛ لأنَّ انقلاب الألف ياءً لاغير الإمالة مطّرد، وسبب الإمالة فيها قوي فتجري عليها مع أحرف الاستعلاء أيضاً<sup>(٤)</sup>.

وكذا يستثنى ما قبل ألف التأنيث، كما يجيء، فيمال (الوسطى)، إذا عرفت هذا فلنعد إلى ما كنا فيه، فنقول: أحرف الاستعلاء، إنّما تمنع الإمالة في غير باب (رمى، وباع، ودعا، وأعطي، والمعطي)، وغير ذلك من المستثنيات، إذا وليت الألف تلك الأحرف السبعة قبلها متّصلة بالألف في كلمتها، وذلك نحو: (صاعدٍ، وضامنٍ، وطائفٍ، وظالمٍ، وغائبٍ، وخامدٍ، وقاعدٍ)، فالإمالة ممتنعة في هذه الأمثلة السبعة، ونحوها، وكذا إذا كانت الأحرف قبل الألف بحرف واحد فاصل بين الألف وتلك الأحرف السبعة تُمنع الإمالة على رأي الأقل، إذا كانت تلك الأحرف مكسورة أو ساكنة بعد مكسورة، وذلك نحو: (صعابٍ، وضعافٍ<sup>(٥)</sup>، وطلابٍ، وظماءٍ، وغلابٍ، وخبابٍ، وقبابٍ)، ونحو: (مصباحٍ، ومضحاكٍ، ومطعامٍ، وإظلامٍ، وإغفالٍ، وإخبارٍ، وإقبالٍ)، هذا مرادُه بقوله: (على رأي رأوا)<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: ١٤٩٣/٣، وشرح الأشموني: ٢٦/٤.

(٢) ولا تصلح الإمالة فيما ألفه في موضع العين، إذا كانت واوًا؛ نحو: (قال، وطال، وجال)؛ لأنها من واو، وليست بفعل ك: (خفت)؛ لأنك تقول: (قلت، وطلت، وجلت). ينظر: المقتضب: ٤٤/٣.

(٣) (على ما سلف، فضلاً عن أن يقال فيه: ... المستعلية عن الإمالة): سقطت من (ب).

(٤) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، للرضي: ١٥/٣.

(٥) (ضعافٍ): سقطت من (ب).

(٦) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، للرضي: ١٥/٣-١٦.



وأما<sup>(١)</sup> على رأي الأكثر، فالإمالة في أمثال تلك الأمثلة الأربعة عشر غير ممتنعة، فقلوه: (أو حرفين) ليس على ما ينبغي، بل إنما هي هو من اشتباه المصنف، ولم يقل به أحد، بل إنما الفاصل بين حرف الاستعلاء المتقدم<sup>(٢)</sup>، والألف المتأخرة عنه بحرفٍ واحدٍ، ولا يجوز عدُّ حرف الاستعلاء نفسه فاصلاً، نعم إنما يكون الحرفان بعد الألف، كما يجيء أنفًا.

وأما إذا كانت حروف الاستعلاء [٣١٨/ظ] قبل الألف مفصلاً بينهما وبين الألف بحرفٍ واحدٍ، ولم تكن تلك الأحرف مكسورة ولا ساكنة بعد مكسورة، بل كانت متحركة بغير الكسرة، فتمنع الإمالة بالاتفاق، وعلى رأي الجميع، وذلك نحو: (صواعِدٌ، وضوايِمٌ، وطوالبٌ، وظوالمٌ، وغوالبٌ، وغواشِمٌ، وخوالِدٌ، وقواعِدٌ، وصوامٌ، وغلَامٌ، وخُفَافٌ، وخُناقٌ<sup>(٣)</sup>)، ونحوها، ففي العبارة حزازتان<sup>(٤)</sup> من جهتين، هذا كله أحكام أحرف الاستعلاء، إذا كانت قبل الألف.

وأما إذا كانت بعد الألف في كلمتها متصلة بها بلا فصلٍ، نحو: (عاصِمٌ، وعاضِدٌ، وعاظِلٌ<sup>(٥)</sup>، وواظِلٌ، وشاغِلٌ، وآخِذٌ، وعاقِلٌ)، أو بفصل حرف واحدٍ بينهما، نحو: (فاحِصٌ، وعارضٌ، وباسِطٌ، وجاحِظٌ، وبازِغٌ، ونافِخٌ، ولاحِقٌ)، فالإمالة ممتنعة بالاتفاق، وأما إذا فصل بينهما حرفان، نحو: (مغاريضٌ، ومغاريضٌ، ومناشِيطٌ، ومواعِظٌ، ومبالِغٌ، ومنافِخٌ، ومعالِيقٌ<sup>(٦)</sup>)، فالإمالة ممتنعة أيضاً على الأكثر، قال سيبويه: قال بعضهم: المناشِيطُ بالإمالة حين تراخت، وهي قليلة<sup>(٧)</sup>، انتهى.

فعلى هذا إن أراد بقوله: كذا بحرفين بقول الأكثر، نحو: (مغاريضٌ)، [مغاريضٌ]<sup>(٨)</sup>، إلخ، فهو مخالف ومنافٍ لقوله: بحرفين على رأي رأوا، في نحو: (مصباحٌ، ومضحاكٌ)، إلخ، وإن أراد به، نحو: (فاحِصٌ، وعارضٌ)، إلخ، فغلط؛ لأنه لا خلاف في منعه عن الإمالة، بل الجميع متفق في المنع عنها، كما ذكرنا<sup>(٩)</sup>.

(١) في (ب): (فأماً).

(٢) في (ب): (المقدم).

(٣) الحَنَقُ: الغيظُ، والجمع حِنَاقٌ، مثل جبل وجبال، وقد حَنَقَ عليه بالكسر، أي: اغتاطَ فهو حَنِيقٌ، وأحَنَقَهُ غيره، فهو محنقٌ. ينظر: الصحاح تاج اللغة، مادة (حنق): ١٤٦٥/٤.

(٤) الحزاز: ما حز في القلب، وكل شيء حك في صدرك، فقد حز، ويروى: حزاز. ينظر: لسان العرب، مادة (حز): ٣٣٥/٥.

(٥) العاظل: يقال: عاظَلت الكلابُ مُعاظِلَةً وعَظالاً، وتعاظَلتْ، إذا لزم بعضها بعضاً في السفاد، وكذلك الجراد وكلُّ ما يُنْشِبُ، يقال: وجرادٌ عاظِلٌ وعَظَلِي. ينظر: الصحاح تاج اللغة، مادة (عظل): ١٧٦٨/٥.

(٦) معاليق، مفرده: بغلاق، وهو كل ما يُعَلَّقُ به شيء، مثل معاليق المِئْطَقة، وهي سيورٌ تُعَلَّقُ فيها، وكذلك غيرها، ومغلاق الباب: مِزْلَاجُهُ. ينظر: شمس العلوم، مادة (المغلاق): ٤٧١٨/٧.

(٧) ينظر: الكتاب: ١٣٠/٤.

(٨) ما بين المعقوفتين زيادة من (ب).

(٩) ينظر: توجيه اللمع، ص: ٦٥.

وقال نجم الأئمة: قوله: (وبحرفين على الأكثر)، إن أراد، نحو: مناشيط، فهو مخالف، ومنافٍ لقوله<sup>(١)</sup>: (وبحرفين على رأيي)، في نحو: (مصباح)، وإن أراد، نحو: (نافخ، وفاسق)، كما صرح به في الشرح، فغلط؛ لأنه لا خلاف في منعه، إذن للإمالة<sup>(٢)</sup>، انتهى.

وبهذا ظهر بطلان قول النظام<sup>(٣)</sup>(٤)، حيث جعل حرف الاستعلاء نفسه من الفواصل<sup>(٥)</sup>، حيث قال في الأول: بحرفين، نحو: (مصباح، وخوالد)، وأمثالهما، وفي الآخر بحرفين نحو: (سالخ، ونافخ، وبانغ)، وأمثال ذلك<sup>(٦)</sup>.

[ثم قال: (٧) أو بثلاثة أحرف، نحو: (منافيخ، ومناشيط)... إلخ، ثم جعل على الأكثر قييداً لهذا، أعني: منافيخ، ومناشيط، كما قلنا، فجعل حرف الاستعلاء نفسه من الفواصل<sup>(٨)</sup> بين نفسه وبين ألف الإمالة، ولا يخفى فساده، وعبارة الزمخشري [٣١٩/و] تنادي على ما ذكرنا من فساد قول المصنف، والنظام، إننا قيدنا في الموضوعين في كلمتها؛ لأنَّ الحرف المستعلي، إن كان في كلمة قبل كلمة التي فيها الألف، [نحو]<sup>(٩)</sup> ضبط: (عالم)، لم يؤثر في المنع، بل تميل؛ لأنَّ المستعلي لَمَّا انفصل صار كالعدم مع أنَّ الانحدار، والاستفال بعد الإصعاد سهلاً، واستراحة، فأما<sup>(١٠)</sup> إذا كان المستعلي في كلمة أخرى بعد كلمة الألف، نحو: (عماد قاسم)، ويُمال قاسم، فبعضهم لا يجعل للمستعلي المنفصل أثرًا في المنع؛ لأنه لانفصاله صار كالعدم، فيميل (عماد قاسم)، ويُمال (قاسم)، وإن يضربها قبل، وبعضهم يجعل له تأثيرًا في المنع، كما في (منافيخ، ومباليغ)، فلا يميل [عماد]<sup>(١١)</sup> قاسم، ويُمال (قاسم)؛ ولأنَّ الإصعاد بعد الانحدار أشق<sup>(١٢)</sup>.

(١) (ومنافٍ لقوله): سقطت من (ب).

(٢) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، للرضي: ١٩/٣.

(٣) في (أ): (الناظم)، وما أثبتته من (ب).

(٤) النظام: هو العلامة نظام الدين حسن بن محمد بن حسين القمي، المعروف بـ: (النظام الأعرج) النيسابوري، كان محققًا في العلوم الشرعية والحكومية، فاضلاً في الرياضيات، له تأليفات مشهورة معتبرة، منها: تفسير غرائب القرآن، وشرح الشافية في التصريف، توفي سنة (٥٨٢٨هـ). ينظر: سلم الوصول: ٣٦٢/٢.

(٥) في (ب): (الفاصل).

(٦) ينظر: الأصول في النحو: ١٦٤/٣، وشرح ابن الناظم، ص: ٥٧٩.

(٧) ما بين المعقوفتين زيادة من (ب).

(٨) في (ب): (الفاصل).

(٩) ما بين المعقوفتين زيادة من (ب).

(١٠) في (ب): (وأما).

(١١) ما بين المعقوفتين زيادة من (ب).

(١٢) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، للرضي: ١٩/٣-٢٠.

تُشار إلى مانع آخر للإمالة، وهو الراء المضمومة، والمفتوحة دون المكسورة بقوله<sup>(١)</sup>:

وَالرَّاءُ لَا ذَا كَسْرٍ أَنْ يَتَّصِلَ يَمْنَعُ كَمُسْتَعْلٍ كَرَامِي الْجَنْدَلِ

يعني: أنَّ الراء غير المكسورة، إذا وليت الألف بعدها، أو قبلها متصلة بها في كلتا صورتين منعت عن الإمالة، مثل منع الحروف المستعلية عنها في غير باب (خاف، وطاب، وصغا)، كما مرَّ، وغير ما قبل ألف التأنيث، فإنَّها لا تمنعها فيها كما يجيء، فلا يُمال، نحو: (هذا راشد، وراحم، وكرام، وفراش)، ونحو: (هذا حمارك)، و(رأيتُ حمارك)<sup>(٢)</sup>، ويُمال نحو: (هار الجرف) على أنَّ ألفه عن مكسور، كما يُمال: ﴿شَفَا جُرْفٍ هَارٍ﴾<sup>(٣)</sup>، كما ذكرنا، فبطل قوله سابقًا، ولا تُمال الألف المقلوبة عن واوهم، كما ذكرنا<sup>(٤)</sup>.

وكذا يُمال، نحو: (ران)، أي: غلب، وصدأ؛ لأنَّ ألفه عن ياء من الرين<sup>(٥)</sup>، ك: (طاب) من الطيب، وكذا تُمال (تتري) في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرًا﴾<sup>(٦)</sup>، أي: وتراً واحدًا [بعد واحد]<sup>(٧)</sup>، ك: (حبلى)، و(ذكرى)، لأنَّك تقول في التثنية: (تتريان)، إذا سمِّي به، كما مرَّ في (شكاري)، ونحوه، وتأوّه الأولى بدل من الواو، أصله: (وتري)، وإنَّما تمنع الراء غير المكسورة عن الإمالة مثل منع المستعلية؛ لأنَّ الراء حرف مكرر، كما يأتي فضمته كضمتين، وفتحته كفتحيتين، وكسرتها ككسرتين، فصارت غير المكسورة كحرف الاستعلاء؛ لأنَّ تكرير الضم والفتح خلاف الإمالة، ومنافٍ لها، فتغلب غير المكسورة سبب الإمالة، [أعني]:<sup>(٨)</sup> الكسرة المتقدِّمة [٣١٩/ظ] والمتأخِّرة عن الألف وتمنعها عن الإمالة، وأمَّا إذا كانت الراء مكسورة، فكسرتها في اقتضاء الإمالة أقوى من كسرة غيرها؛ لأنَّها ككسرتين حتَّى تغلب المستعلي، والراء غير المكسورة المتقدِّمين على الألف، كما أشار إليه بقوله<sup>(٩)</sup>:

(١) ينظر: الوافية نظم الشافية، ص: ٦٢.

(٢) قال سيبويه: «والراء إذا تكلمت بها خرجت كأنها مضاعفة، والوقف يزيدها إيضاحًا، فلمَّا كانت الراء كذلك قالوا: (هذا راشد)، و(هذا فراش)، فلم يميلوا؛ لأنهم كأنهم قد تكلموا براء بين مفتوحتين، فلمَّا كانت كذلك قويت على نصب الألفات، وصارت بمنزلة القاف، حيث كانت بمنزلة حرفين مفتوحين، فلمَّا كان الفتح كأنه مضاعف، وإنما هو من الألف، كان العمل من وجه واحد أخف عليهم». الكتاب: ١٣٦/٤.

(٣) سورة التوبة، جزء من الآية: ١٠٩.

(٤) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش: ١٩٩/٥، وشرح شافية ابن الحاجب، للرضي: ٢١٧/٣.

(٥) الرين: الطَّبَعُ والدنس، يقال: رَانَ على قلبه دَنْبُهُ يَرِينُ رَيْنًا ورِيونًا، أي: عَلَبَ. ينظر: الصحاح تاج اللغة، مادة (رين): ٢١٢٩/٥.

(٦) سورة المؤمنون، جزء من الآية: ٤٤.

(٧) ما بين المعقوفتين زيادة من (ب).

(٨) ينظر: الكشَّاف: ١٨٨/٣، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٨٨/٤.

(٩) ما بين المعقوفتين زيادة من (ب).

(١٠) ينظر: الوافية نظم الشافية، ص: ٦٢.

وَيَغْلِبُ الْمَكْسُورَ بَعْدَ الْأَلْفِ      مُسْتَعْلِيًّا وَغَيْرِ مَكْسُورٍ قِيفِي  
فَطَارِدٍ وَغَارِمٍ يُمَالُ      وَمِنْ قَرَارٍ هَكَذَا يُقَالُ  
وَإِنْ تَنَاءَ الرَّاءُ لَمْ يُؤَثَّرِ      فِي الْمَنْعِ وَالغَلْبِ بِحُكْمِ الْأَثَرِ  
فَكَافِرٌ يُمَالُ لَا بِقَادِرٍ      وَبَعْضُهُمْ يَعْكِسُ فِي التَّجَاوِرِ

يعني: أنه لما كانت كسرة الراء في اقتضاء الإمالة أقوى من كسرة غيرها؛ لأنها ككسرتين غلبت الراء المكسورة الواقعة بعد الألف جميع الحروف المستعلية، والراء غير المكسورة أيضًا بشرط كون المستعلي، والراء غير المكسورة مقدمتين على الألف، فيمال، نحو: (طارِد، وقارب، وغارِم)، [(وفي قرار)]<sup>(١)</sup>، و(من فرار)<sup>(٢)</sup>، ولا تغلب الراء المكسورة الحرف المستعلي المتأخر عن الألف، والراء غير المكسورة عن منع الإمالة، فلا يُمال، نحو: (فارق، ومازٍ)<sup>(٣)</sup>، وكذا إذا اكتنفا الألف، والراء، نحو: (طارِق، وأقادير)، وإنما لا يُمال في نحو: (فارق)... إلخ، لِمَا مَرَّ من صعوبة الإصعاد بعد الاستفال، فقوله: (ويغلب المكسور بعد الألف مستعليًا وغير مكسور)، ليس على إطلاقه، بل بالشرط المذكور، وفهمه من المثال بعيد كما لا يخفى، وكذا يُمال، نحو: (لن يضربها [راشد، ولن يضربها]<sup>(٤)</sup> قاسم)؛ لأنَّ المكسورة قبل الألف، والمستعلي منفصل، وكسرة البناء ككسرة الإعراب في كونها سببًا للإمالة، والغلبة في الراء أيضًا، فإمالة (حضار)<sup>(٥)</sup>، مثل: إمالة (في الدار، وطارِد، وغارِم)، فهذا كله أحكام الراء المتقاربة بالألف<sup>(٦)</sup>.

وأما إذا تباعدت عنها فحكمها ما نقول، فإن كانت الراء بعد الألف مفصلاً بين الألف والراء بحرف أو أكثر، كانت كالعدم في المنع لو كانت غير مكسورة، وكالعدم في الغلب على المستعلي، والراء غير المكسورة [٣٢٠/و] لو كانت مكسورة، هذا عند الأكثر، كما أشار إليه بقوله: (بحكم الأكثر)، فيمال نحو: (هذا كافر) رفعا لكسرة الفاء، ولا يعتد بالراء غير المكسورة في المنع؛ لبعدها عن الألف، ويفتح، ولا يُمال (مررت بقادرٍ) جزًا، كما لا يُمال (مررت بقاوم، وقاسم)؛ لأنَّ المستعلي مانع عن الإمالة، والراء المكسورة لا تغلب لكونها بعيدة عن الألف، وبعضهم عكس الحكم، فلا يميل (هذا كافر)؛ اعتبارًا بالراء غير المكسورة في المنع، وإن بعدت عن الألف، ويميل (مررت بقادر)؛ نظرًا بالراء المكسورة في غلبتها على المستعلية،

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من (ب).

(٢) ينظر: الكتاب: ١٣٦/٤، وشرح المفصل، لابن يعيش: ٢٠٠/٥.

(٣) لم يجزوا الإمالة في (فارق)، و(ناعق)؛ وذلك لقوة المستعلي إذا تأخر وُضِعَ فيه إذا تقدّم، أي: إن التصعد بعد التسفل أصعب على اللسان من العكس. ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش: ٢٠٠/٥، والمقاصد الشافية: ١٨٤/٤.

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من (ب).

(٥) حَضَار: اسم كوكب، يقال: حَضَارِ وَالْوَزْنُ مُخْلِفَان، وهما نجمان يَطْلُعَان قبل سهيل فيُحَلَفُ أَنَّهُمَا سُهَيْلٌ لِلشَّبَه. ينظر: تهذيب اللغة، مادة (حضر): ١١٩/٤، والصحاح تاج اللغة، مادة (حضر): ٦٣٣/٢.

(٦) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، للرضي: ٢٢/٣.

توشيح الوافية بمعانٍ كافية لملا محسن بن طاهر القزويني (ت القرن ١٢هـ)، باب الإمالة

وإن بُعدت، وقيل: هذا الحكم، أعني: العكس المذكور هو أكثر المذاهب<sup>(١)</sup>، وإن كانت الراء قبل الألف متباعدة مفتوحة أو مضمومة، نحو: (رواقد، ورفات، ورُخال)، فيجوز أن تُجعل كالمستعلي في المنع، فلا يُمال كما لا يُمال (قوافل، وغلام)، ويجوز أن لا تجعل مثله لكونها أضعف منه؛ لأنّها ملحقة بالمستعلي في المنع عن الإمالة، فيُمال، نحو: (رواقد، ورفات)<sup>(٢)</sup>.

وأما إن كانت قبل الألف متباعدة مكسورة، فإنّها لا تغلب المستعلي، الذي قبل الألف، [والراء]<sup>(٣)</sup>، ك: (رقاب)، أو بعدها ك: (رواق)، و(رفاق) أو طرفها، ك: (رقاق)، أمّا في الأول؛ فلأنّ المستعلي أقرب إلى الألف، وأمّا في الثاني؛ فلأنّ المستعلي بعد الألف في غاية القوّة، حتّى يغلب على الراء المكسورة التي هي أبعد منه، وأمّا في الثالث؛ فلأنّه جامع حكم الأوّلين، فلا يُمال، نحو: (رقاب، ورفاق، وراق) - بالقافين - بالطريق الأولى، فإذا لم يمل، نحو: (رقاب)، فلا يُمال (المرصاد، والمرقاب) بالطريق الأولى؛ لبعدها عن الألف مع سكونها، فكانّه اجتمع فيه مانعان للإمالة<sup>(٤)</sup>.

ولمّا فرغ عن بيان إمالة فتحة ما قبل الألف، أشار إلى إمالة فتحت ما قبل تاء التانيث الاسمية في الوقف بقوله<sup>(٥)</sup>:

وَقَدْ يُمَالُ عِنْدَ وَقْفٍ مُحَدَّثٍ      مَا كَانَ قَبْلَ هَاءٍ فِي الْمُؤَثِّثِ  
تَوَسَّطَتْ فِي حَقِّهِ وَتُحَسِّنُ      فِي رَحْمَةٍ فِي كُدْرَةٍ تَسْتَهْجِنُ

يعني: أنّه لمّا كان هاء التانيث يشابه الألف في المخرج، والخفاء لفظًا، ومن حيث المعنى أيضًا [٣٢٠/ظ]؛ لكون الألف أيضًا للتانيث، أميل فتحة ما قبل هاء التانيث، كما يُمال فتحة ما قبل الألف، ولأنّ ما قبل ألف التانيث مطّرد جواز إمالته لا يمنعه شيء لا المستعلي، كما في (الوسّطي)، ولا الراء المفتوحة، ك: (الدّكّري)، والألف في الوقف أقبل للإمالة؛ لقصد البيان، كما [مرّ]<sup>(٦)</sup> في باب الوقف على نحو: (أفعى)، فأميل ما قبل هاء التانيث، إذ لا يكون إلا في الوقف؛ تشبيهًا للهاء بالألف الموقوف عليها، وأيضًا الهاء خفيّة، فكان الفتحة في الآخر، والآخر محل التغيير، فباجتماع هذه الأشياء حسن إمالة ما قبل هاء التانيث، وقال سيبويه: إمالة ما قبل هاء التانيث لغة فاشية بالبصرة، والكوفة، وما قرب منهما، وتحسن الإمالة في نحو: (رحمة) ما لم تكن الفتحة على المستعلي، ولا على الراء، وتفتح الإمالة في نحو: (كدرة)؛ لأنّ إمالة

(١) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش: ١٩٩/٥، وشرح شافية ابن الحاجب، للرضي: ٢٢/٣.

(٢) ينظر: البديع في علم العربية: ٣٤٤/٢، وشرح شافية ابن الحاجب، للرضي: ٢٣/٣.

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من (ب).

(٤) ينظر: المقاصد الشافية: ١٨٣/٨.

(٥) ينظر: الوافية نظم الشافية، ص: ٦٢.

(٦) ما بين المعقوفتين زيادة من (ب).

فتحة الراء كإمالة فتحيتين، وتتوسط بين الحسن والقبيح إمالة فتحة حرف الاستعلاء في نحو: (حَقُّه)، وذهب الكسائي إلى إمالة ما قبل هاء التأنيث مطلقاً، سواء كان من حروف الاستعلاء أو لا، إلا إذا كان ألفاً ك: (الصلاة)، واختار له أهل الأداء طريقاً، وهو إمالة ما قبل الهاء، إلا إذا كان أحد الحروف العشرة، وهي قولك: (حق ضغاط عص خط)، ك: (النطيحة)<sup>(١)</sup>، و(الحاقة)<sup>(٢)</sup>، و(قبضة)، و(بالغة)، و(الصلاة)، و(بسطة)، و(القارعة)<sup>(٣)</sup>، و(خصاصة)، و(الصاخة)<sup>(٤)</sup>، و(الموعظة)، فلا يُمال ما قبل الهاء في أمثال هذه الأمثلة؛ وذلك لأنَّ (قَطَّ خَصَّ ضَغَط) من هذه العشرة، حروف الاستعلاء، والهاء، والعين المهملتين تشبهان بالخاء، والغين المعجمتين؛ لكونهما حلقيتين مثلهما، وأمَّا الألف فلو أميلت لأميل ما قبلها، فكان يظن أنَّ الإمالة للألف لا للهاء، وإلا إذا كان أحد حروف (أكهر)<sup>(٥)</sup>، وكان ما قبل حروف (أكهر) ضمة أو فتحة أو ألف، ك: (التهلكة)، و(الميسرة)، و(السفاهة)، فلا تُمال أيضاً ما قبل الهاء فيها، وأمَّا إذا كان قبل الهاء أحد حروف (أكهر)، وكان قبل تلك الحروف ياء ساكنة أو كسرة، ك: (الأيكة)<sup>(٦)</sup>، و(الخاطئة)، و(الآلهة)، و(الحافرة)<sup>(٧)</sup> أميلت فتحتها، وكذا أميلت إن كان بين الكسرة، [و/٣٢١] وحروف (أكهر) حرف ساكن ك: (عبرة)، و(وجهة)، وإنما ألحقوا حروف (أكهر) بحروف الاستعلاء؛ لمشابهة الهمزة، والهاء للغين،

(١) النطيحة: هي الشاة المنطوحة تموت فلا يحل أكلها، وأدخلت الهاء فيها؛ لأنها جعلت اسماً لا نعتاً. ينظر: تهذيب اللغة، مادة (نطح): ٢٢٥/٤.

(٢) الحاقة: هي القيامة، قال الفراء: فيها حقائق الأمور، وقال غيره: سمّيت حاقة؛ لأنها تحق كل إنسان بعمله من خير أو شر، وقيل: إنها تحق الكفار الذين حاقوا الأنبياء إنكاراً. ينظر: الغربيين في القرآن والحديث: ٤٧٢/٢.

(٣) القارعة: النازلة الشديدة تنزل عليهم بأمر عظيم، ولذلك قيل ليوم القيامة: القارعة، ويقال: قرعتهم قوارع الدهر، أي: أصابتهم. ينظر: لسان العرب، مادة (قرع): ٢٦٥/٨.

(٤) الصاخة: في الأصل اسم فاعل من صخ يصخ - كشد يشد -، إذا ضرب بشيء صلب على مصمت، ثم قيل للصيحة: صاخة، لكونها تصم الأذان بشدتها، وسمّيت القيامة: صاخة بما يتقدمها من صيحة الملك، ويقال للدهاية أيضاً: صاخة. ينظر: الصحاح تاج اللغة، مادة (صخ): ٤٢٥/١، وشمس العلوم، مادة (الصاخة): ٣٦٢٧/٦.

(٥) أكهر: قد جمع في هذه الكلمة حروفاً تمنع من إمالة الفتحة، ومع هذا فللهذه الكلمة معنى لغوي، فقد تكون فعلاً مضارعاً ماضيه: كهره - كمنع - إذا قهره أو انتهره، وقرئ قوله تعالى: [سورة الضحى: ٩]، بالكاف بدل القاف، وهي قراءة ابن مسعود، وإبراهيم التيمي، وهي لغة بمعنى قراءة الجمهور. ينظر: الإبانة في اللغة العربية: ٨٣/٤، وكتاب الأفعال، لابن القطائع: ٨٧/٣، والبحر المحيط في التفسير: ٤٩٨/١٠.

(٦) الأيكة: الهمزة والياء والكاف أصل واحد، وهي اجتماع شجر، قال الخليل: الأيكة غيضة تنبت السدر والأراك، ونحوهما من ناعم الشجر، يقال: أيكة أيكة، أي: مثمرة، وقال أصحاب التفسير: كانوا أصحاب شجر ملتف، يعني قوله تعالى: [سورة الشعراء: ١٧٦]، وقيل: الأيكة جماعة الأراك، وهي من النخيل. ينظر: العين، مادة (أيك): ٤٢٣/٥، ومقاييس اللغة، مادة (أيك): ١٦٥/١.

(٧) الحافرة: بدء الأمر، قال الله تعالى: [سورة النازعات: ١٠]، أي قالوا: أتردُّ أحياء بعد الموت؟ وقيل: الحافرة في تفسير الآية: يعني الأرض المحفورة، يقال: رجع على حافرته، أي: الطريق الذي جاء منه، ورجع الشيخ على حافرتة: إذا هَرَمَ. ينظر: شمس العلوم، مادة (الحافرة): ١٥١٢/٣.



والخاء المستعليتين في كونها حلقية، وكون الكاف قريبة من مخرج القاف الذي هو مستعلٍ، وكذا الراء؛ لأن فتححتها كفتحتين، كما مرَّ، وإنما ألحقوها بالمستعلية إذا لم يكن قبلها ياء، ولا كسرة؛ لأنَّ ذلك ينقص من مشابهتها للمستعلية، ولا الألف قبل (أكهر)، فإنَّها منعت؛ لكونها ضد الإمالة، نصَّ على ذلك نجم الأئمة - طاب ثراه -<sup>(١)</sup>.

قد ذكرنا في عنوان الباب أنَّ الإمالة من الأحوال التي يشترك فيها الاسم، والفعل، ولا حظَّ للحرف فيها؛ لأنَّها<sup>(٢)</sup> نوع تصرف، ولا يتصرف في الحرف إلا ما أخرجه الدليل<sup>(٣)</sup>.

ولمَّا فرغ عن بيان إمالة الاسم، والفعل، أشار إلى امتناع الإمالة في الحرف، وما شاكله من الأسماء غير<sup>(٤)</sup> الممكنة بقوله<sup>(٥)</sup>:

وَالْحَرْفُ لَا يُمَالُ لَكِنْ إِنْ جُعِلَ  
وَبَعْضُهُمْ يَا وَبَلَى أَمَالًا  
لَأَنَّهَا نَابَت مَنَابِ الْجُمْلَةِ  
وَعَيْرٌ مَا مُكِّنَ كَالْحَرْفِ أَتَى  
وَقَدْ أَمِيلَ فِي كَلَامِهِمْ عَسَى  
اسْمًا فَحُكْمُهُ إِلَيْهِ يَنْتَقِلُ  
كَذَلِكَ لَا فِي قَوْلِهِمْ إِمَالًا  
فَهِيَ عَلَى الْجُمْلَةِ مُسْتَقِلَّةٌ  
وَذَا وَأَنْتَى كَبَلَى مِثْلَ مَتَى  
حَيْثُ أَتَى عَسَيْتُ عَنْهُمْ مُونَسَا

يعني: أنَّ الحروف لا تُمال لعدم تصرفها، والإمالة تصرفٌ؛ ولأنَّه لا أصل لألفاتها، فثُمال للمناسبة، فنحو: (إمًا، وإلًا)، وإن كانت فيها كسرة لا يُمال، كما لا يُمال (حتَّى، وألًا، وهلًا، وإلى، وعلى، وأمًا، ولولا، ولوما)، فإن سميت بمثل هذه الحروف، كان حكمها حكم الأسماء، فينظر فيها، إن كان فيها سبب الإمالة أمليت، كألف (حتَّى، وألًا، ولولا، ولوما، وهلًا، وإلًا)؛ لأنَّها طرف رابعة، كألف (حُبلى)، فتثنيتهما على (حتَّيان، وألَّيان)... إلى آخره، وكذا لو سميت بـ: (إلى) أمليت؛ لأنَّ الكسرة سبب الإمالة مع أنَّ الألف طرف، ويثنى بالواو، نحو: (إلوان)، إلا على رأي المصنف، وقد مرَّ ما فيه [٣٢١/ظ]، ولو سميت بـ: (على)، و(عدًا)، و(خلًا) الحرفيتين، وبـ: (أمًا)، و(ألًا) مخففتين لم تُمل، إذ لا سبب للإمالة، وأميل (بلى) مع كونه حرفًا؛ لجواز السكوت عليها، فكأنَّه مستقل، ولتضمُّنها معنى الجملة، إذ تقول في

(١) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، للرضي: ٢٤/٣-٢٦.

(٢) في (ب): (لأن).

(٣) إذ في الإمالة نوع تصرف، والحرف وشبهه بريء منه، فلا تُمال فتحة (إلًا)، ولا (على)، ولا (إلى)، مع السبب المقترض في كل، وهو الكسرة في الأول، والرجوع إلى الياء في الثاني، وكلاهما في الثالث، واستثنوا من ذلك ضميري (ها)، و(نا)، فقد أمالوهما عند سبق الكسرة أو الياء لكثرة استعمالها. ينظر: شذا العرف، ص: ١٥٢.

(٤) في (ب): (الغير).

(٥) ينظر: الوافية نظم الشافية، ص: ٦٢-٦٣.

جواب مَنْ قال: أما قام زيد؟ بلى، أي: بلى قام، فصار كالفعل المضمر وفاعله، نحو: (رمى)، و(غزا)<sup>(١)</sup>، قال نجم: قال تعالى: ﴿الَسْتُ بِرَبِّكَ قَالُوا بَلَى﴾<sup>(٢)</sup>، أي: بلى أنت ربنا<sup>(٣)</sup>، وكذا باقي النداء؛ لتضمنها معنى الجملة<sup>(٤)</sup>، وعلى قول أبي علي: أي اسم فعل، فيإمالته لكونه اسمًا<sup>(٥)</sup>، وكذا أميل (لا) في قولهم: افعل هذا إملاً؛ لتضمنها معنى الجملة، تقول لشخص: افعل كذا، فيأبى، فتقول: افعل هذا إملاً، أي: إملاً تفعل ذاك، أو إن كنت لا تفعل غيره، وأمّا إذا انفردت عن (إما) الشرطية، فلم تمل، وإن كانت ك: (بلى) في الإغناء عن الجملة، لكونها على حرفين<sup>(٦)</sup>.

وأما الأسماء غير<sup>(٧)</sup> المتمكنة، فيُمال منها المستقل بنفسه، نحو: (ذا) الإشارية؛ لتصرفها، إذ توصف، وتوصف بها، وتصغر، وتثنى بخلاف، نحو: (ما) الاستفهامية، وكذا (أنتي، ومتي)؛ تُمال، وإن لم يسمع بها أيضاً؛ لإغنائها في الجملة، وذلك لأنك تحذف معها الفعل، كما تقول: متى؟ لمن قال: سار القوم، وكذا (أنتي)، وأمّا غير المستقل منها، فلا تُمال، نحو: ما الاستفهامية، والشرطية، والموصولة، والموصوفة، ونحو ذلك، إلا إذا سُمِّي بها، وكان فيها سبب الإمالة، نحو: إذا<sup>(٨)</sup>.

قوله: (وقد أميل في كلامهم عسى)، إنما ذكر ذلك هنا، وإن كان فعلاً؛ لثلا يظن به أنّ عدم تصرفه ألحقه بالأسماء غير المتمكنة في عدم جواز الإمالة، بل الفعل، وإن كان غير متصرفٍ تصرفه أقوى من تصرف الاسم، وتقلب ألفه ياءً عند اتصال الضمة بها، وأمّا أسماء حروف التهجي، فإنّما أمليت، نحو: (با، تا، ثا)... إلخ؛ لأنها وإن كانت أسماء مبنية ك: (إذا)، و(ما)، لكنّ وضعها على أن تكون موقوفاً عليها، بخلاف (إذا)، و(ما)، فأمليت؛ لبيان ألفتها، كما قلبت ألف (أفعي) ياءً في الوقف، والدليل على ذلك أنّها لا تُمال، إذا كلّمتها بالمدّ، نحو: (باء، تاء).. إلى آخره؛ وذلك لأنها لا تكون إذن موقوف عليها، ولقوة الداعي إلى إمالتها أمليت مع حروف الاستعلاء، نحو: (طا، ظا، صاد، ضاد)، بخلاف (طالب، وظالم)<sup>(٩)</sup>.

(١) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، للرضي: ٢٦٦/٣-٢٧.

(٢) سورة الأعراف، جزء من الآية: ١٧٢.

(٣) ينظر: الكشاف: ١٧٦/٢، والبحر المحيط في التفسير: ٢١٨/٥.

(٤) بلى: أميلت (بلى)؛ لأنها أشبهت الفعل حيث قامت بنفسها في الجواب وأغنت عن الجملة المذكور في السؤال. ينظر: توجيه اللمع، ص: ٦١١.

(٥) قال ابن جني: «أميلت (بلى)؛ لأنها تقوم بنفسها، إذا قال القائل: أما قام زيد؟ قال له المجيب: بلى، فلمّا حُسّن الوقف عليها أميلت؛ أمانة لمشابهة الاسم فيها. المنصف، ص: ١٢٣.

(٦) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، للرضي: ٢٧/٣.

(٧) في (ب): (الغير).

(٨) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، للرضي: ٢٧/٣.

(٩) ينظر: المصدر نفسه: ٢٨/٣.



ثم أشار إلى إمالة [٣٢٢/و] الفتحة المنفردة بقوله<sup>(١)</sup>:

وَقَدْ يُمَالُ الْفَتْحُ فِي أُولَى الضَّرْرِ وَنَحْوُهُ كَقَوْلِهِ مِنَ الْكَبْرِ

يعني: أنه قد تُمال الفتحة المنفردة عن الألف، وعن هاء التأنيث، بشرط أن تكون تلك الفتحة قبل الراء المكسورة بلا فصل، سواء كانت على الراء، نحو: ﴿أُولَى الضَّرْرِ﴾<sup>(٢)</sup>، أو على حرف الاستعلاء، نحو: (من الصغر)، و(من المطر)، والمقدار على غيرهما، نحو: (من الكبير)، ومن المجاوز لِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّ الراء المكسورة تغلب المستعلي، وغير المكسورة<sup>(٣)</sup>، وتُمال بالراء المكسورة أيضًا الضمة قبلها، نحو: (من السمر والمنقر)، وهي الركيّة الكثيرة الماء<sup>(٤)</sup>، و(من السُرر)<sup>(٥)</sup>، وإذا أميلت فتحة الذال في (محاذر)، لم تُمل الألف التي قبلها؛ لأنَّ الراء المكسورة لا قوة لها على إمالة الألف التي قبل تلك الفتحة، بل لا تقوى إلا على إمالة حركة ما قبلها متصلة بها أو منفصلة عنها بحرف ساكن، كما تميل فتحة (مِنْ عَمْرٍو)، وضمته في (عُمِرٍ)، وكذا إذا كان الساكن وَاوًا، نحو: (ابن مَدْعُورٍ، وابن نور)<sup>(٦)</sup>، قال سيبويه: تميل الضمة وتشتمها شيئًا من الكسرة، فتصير الواو مشممة شيئًا من الياء وتتبع الواو حركة ما قبلها في الإشمام، كما تبعت الألف ما قبلها في الإمالة، فإنَّ هذا الإشمام هو الإمالة، وقد تُمال أيضًا لكسر الواو فتحة ما قبلها، وضمته، وإن كانتا منفصلتين في كلمة أخرى، نحو: (إِنْ حَبَطَ<sup>(٧)</sup> رِيَّاحٍ، وهذا خبط رياح)، نصَّ على ذلك نجم الأئمة<sup>(٨)</sup> [٣٢٢/ظ].

(١) ينظر: الوافية نظم الشافية، ص: ٦٣.

(٢) سورة النساء، الآية: ٩٥.

(٣) يعني: أن الفتحة تمال، إذا كان بعدها راء مكسورة متطرفة، نحو: [سورة المرسلات: ٣٢]، فالإمالة للياء جائزة في الوصل والوقف، وكذلك الإمالة جائزة في حرف الاستعلاء، وفي غيره. ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٩٧٨/٤، وشرح المكودي على الألفية، ص: ٣٦٥.

(٤) ينظر: المخصص: ٣١٣، ولسان العرب، مادة (مقر): ١٨٣/٥.

(٥) السُّرر - بكسر السين وضمها -: ما تقطعه القَابِلَة من المَوْلُود عند الولادة من المشيمة. ينظر: مشارق الأنوار على صحاح الآثار: ٢١٢/٢.

(٦) قال أبو حيان الأندلسي: «ينحى بالضممة إذا كان بعدها راء مكسورة منحى الفتحة، فتمال نحو: (من السمر)، و(من المنقر)، و(خبط رياح)، فيشموها الكسر، والمتصلة أقوى من ذلك من المنفصلة، فإن كان بعد الضمة واو، ك: (مدعور، وابن نور)، فأقوال أحدها: تميل الواو والضمة قبلها، والثاني: تميل الضمة لا الواو، والثالث: تشم الكسرة في الواو، وتخلص الضمة قبلها، والرابع: تروم الكسرة فيما قبل الواو، وتبقى الضمة على حالها، وعبارة سيبويه الروم، وعبارة الأخفش الإمالة وكان ابن خروف والأستاذ أبو علي يزعمان أن مذهب سيبويه والأخفش واحد، وسيبويه يسميه روما، والأخفش يسميه إمالة، فإن كان الروم والإمالة واحدًا، فثلاثة مذاهب، أحدها: روم الكسرة في الضمة والواو، والثاني: روم الكسرة في الضمة وإخلاص الواو، والثالث: روم الكسرة في الواو وإخلاص الضمة والذي يتأتى في النطق الأول والأخران يعسر النطق بهما». ارتشاف الضرب: ٥٤٠/٢-٥٤١.

(٧) الخبط: خبط ورق العضاء من الطلح ونحوه، وهو أن تضرب بالعصا حتى يتناثر ثم تلعفه الإبل، وخبطت له خبطا. ينظر: العين، مادة (خبط): ٢٢٣/٤، وتهذيب اللغة، مادة (خبط): ١١٤/٧.

(٨) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، للرضي: ٢٨/٣-٢٩.

## الخاتمة

- بعد أن فرغْتُ من تحقيق ودراسة هذا البحث المهم، توصلتُ إلى مجموعة من النتائج أبرزها:
- ١- تعد ظاهرة الإمالة ظاهرة صوتية أصيلة في اللغة العربية، يؤكد ذلك نزول القرآن بها، فضلاً عن شيوعها في الكثير من القراءات القرآنية.
  - ٢- ذكر القزويني أسباب الإمالة السبعة، التي هي ليست بموجبة لها، بل هي المجوّزة لها عند مَنْ هي في لغته، وكل موضع يحصل فيه سبب الإمالة جازل لك الفتح، كما هو لغة أهل الحجاز، إذ إن حكم الإمالة جائزة وليست بالواجبة؛ لأن الأصل هو ترك الإمالة.
  - ٣- إن أهم فائدة للإمالة، هي البحث عن اليسر والسهولة في نطق الكلمات العربية، وقد أشار القزويني إلى ذلك عند ذكره الغرض من الإمالة.
  - ٤- بيّن القزويني أن الإمالة يشترك فيها الاسم والفعل دون الحرف؛ لأنها نوع تصرّف، ولا يتصرّف في الحرف.
  - ٥- ذكر القزويني أن الإمالة تُسمّى بهذا الاسم؛ وذلك إذا بُولغَ في إمالة الفتحة نحو الكسرة، وأمّا إذا لم يُبالغ فيها، فإنها تُسمّى: بين اللفظين، وترقيفاً.
  - ٦- يرى القزويني أن الإمالة ليست لغة جميع العرب، إذ إن أهل الحجاز لا يميلون، وإن أحرص الناس عليها هم بنو تميم.
  - ٧- بيّن القزويني موانع الإمالة، ذاكرًا أن السبب في منع الإمالة هو الأحرف السبعة الاستعلائية، وهي: (الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والغين، والخاء، والقاف)، يجمعها: (فَطْ حُصَّ صَغَطِ)؛ وذلك لمناقضتها للإمالة؛ لأنّ اللسان ينخفض بالإمالة ويرتفع بهذه الأحرف.

## المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.

١. الإبانة في اللغة العربية، لسلمة بن مُسلم العَوْبِيّ الصُّحَارِيّ، تحقيق: د. عبد الكريم خليفة، ود. نصرت عبد الرَّحْمَن، ود. صلاح جرار، ود. محمّد حسن عواد، ود. جاسر أبو صافية، وزارة الثُّراث القوميِّ والثَّقافة - سلطنة عمان، ط: ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
٢. ارتشاف الضرب، لأبي حَيَّان محمّد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حَيَّان الأندلسيِّ (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمّد، مراجعة: رمضان عبد الثَّواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط: ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
٣. إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، لبرهان الدِّين إبراهيم بن محمّد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (ت: ٧٦٧هـ)، تحقيق: د. محمّد بن عوض بن محمد السَّهليُّ، أضواء السَّلف - الرِّياض، ط: ١، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.
٤. الأصول في النحو، لابن السَّراج أبي بكر محمّد بن السَّري بن سهل النَّحويِّ (ت: ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتليِّ، مؤسسة الرِّسالة - لبنان، (د. ط.).
٥. الأعلام، للزركلي خير الدِّين بن محمود بن محمّد بن علي بن فارس الدِّمشقيِّ (ت: ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، ط: ١٥، ٢٠٠٢م.
٦. أعيان الشيعة، للسيد محسن الأمين الحسيني العاملي، تحقيق وتخريج: حسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات، بيروت - لبنان، (د. ت. ط.).
٧. الإقناع في القراءات السبع، لابن البَازِش أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الغرناطيِّ أبي جعفر (ت: ٥٤٠هـ)، دار الصَّحابة للثُّراث، (د. ط. ت.).
٨. أمل الأمل للحر العاملي (ت: ١١٠٤هـ)، تحقيق: السيد أحمد الحسيني، مطبعة الآداب - النجف، مكتبة الأندلس - بغداد، (د. ط. ت.).
٩. الأنساب، للسمعاني أبي سعيد عبد الكريم بن محمّد بن منصور التَّميميِّ (ت: ٥٦٢هـ)، تحقيق: عبد الله الباروديِّ، دار الفكر - بيروت، ط: ١، ١٩٩٨م.
١. أنوار التنزيل وأسرار التأويل، للبيضاويِّ ناصر الدِّين أبي سعيد عبد الله بن عمر بن محمّد الشَّيرازيِّ (ت: ٦٨٥هـ)، تحقيق: محمّد عبد الرَّحْمَن المرعشليِّ، دار إحياء الثُّراث العربيِّ - بيروت، ط: ١، ١٤١٨هـ.

٢. البحر المحيط في التفسير، لأبي حيّان محمّد بن يوسف بن علي أثير الدّين الأندلسيّ (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمّد جميل، دار الفكر - بيروت، ١٤٢٠هـ، (د. ط).
٣. البديع في علم العربية، لابن الأثير الجزريّ مجد الدّين أبي السّعادات المبارك بن محمّد بن محمّد بن عبد الكريم الشّيبانيّ (ت: ٦٠٦هـ)، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدّين، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط: ١، ١٤٢٠هـ.
٤. تاج العروس من جواهر القاموس، لمرتضى الزبيديّ محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسينيّ أبي الفيض (ت: ١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، (د. ط. ت).
٥. تذييل سلافة العصر، لعبد الله بن علي نور الدين بن نعمة الله الموسوي الجزائريّ التستري (ت: ١١٧٣هـ)، تحقيق: السيد هادي باليل الموسوي، المكتبة الأدبية المختصة، (د. ط. ت).
٦. تراجم الرجال لأحمد الحسيني، مطبعة الخيام، مكتبة المرعشي النجفي - قم، ١٤١٤هـ، (د. ط. ت).
٧. تهذيب اللغة، لأبي منصور محمّد بن أحمد بن الأزهريّ الهرويّ (ت: ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمّد عوض مرعب، دار إحياء الثّراث العربيّ - بيروت، ط: ١، ٢٠٠١م.
٨. توجيه اللمع، لابن الخبّاز أحمد بن الحسين (ت: ٦٣٨هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمّد دياب، دار السّلام، ط: ٢، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
٩. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمراديّ بدر الدّين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي أبي محمّد المصريّ المالكيّ (ت: ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرّحمن علي سليمان، أستاذ اللّغويات في جامعة الأزهر - دار الفكر العربيّ، ط: ١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
١٠. حجة القراءات، لأبي زرعة عبد الرّحمن بن محمّد بن زنجلة (ت: ٤٠٣هـ)، محقق الكتاب ومعلّق حواشيه: سعيد الأفغانيّ، دار الرّسالة، (د. ط. ت).
١١. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغداديّ (ت: ١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط: ٤، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
١٢. الذريعة إلى تصانيف الشيعة، لمحمد محسن الطهراني المعروف ب: (آقا بزرك)، دار الأضواء، ط: ٣، بيروت، ١٤٠٣هـ.
١٣. روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، لمحمد باقر الموسوي الخوانساري (ت: ١٣١٣هـ)، مكتبة إسماعيليان - طهران، ١٣٩٠هـ، (د. ط).
١٤. سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جنيّ الموصليّ (ت: ٣٩٢هـ)، دراسة وتحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم - دمشق، ط: ١، ١٩٨٥م.
١٥. سلم الوصول إلى طبقات الفحول، لحاجي خليفة مصطفى بن عبد الله القسطنطينيّ العثمانيّ

- (ت: ١٠٦٧هـ)، تحقيق: محمود الأرنؤوط، إشراف وتقديم: أكمل الدين إحسان أوغلي، تدقيق: صالح سعداوي صالح، إعداد الفهارس: صلاح الدين أويغور، مكتبة إرسیکا، إستانبول - تركيا، ٢٠١٠م.
١. الشافية في علمي التصريف والخط، لابن الحاجب عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس أبي عمرو جمال الدين الكردي المالكي (ت ٥٦٦هـ)، تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب - القاهرة، ط: ١، ٢٠١٠م.
٢. شذا العرف في فن الصّرف، لأحمد بن محمّد الحملاوي (ت: ١٣٥١هـ)، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرّشد الرّياض، (د. ط. ت).
٣. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، لبدر الدين محمّد بن الإمام جمال الدين محمّد بن مالك (ت: ٦٨٦هـ)، تحقيق: محمّد باسل عيون السّود، دار الكتب العلميّة، ط: ١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
٤. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لثور الدين الأشموني علي بن محمّد بن عيسى أبي الحسن الشّافعي (ت: ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلميّة - بيروت، ط: ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٥. شرح الكافية الشافية، لابن مالك محمّد بن عبد الله أبي عبد الله جمال الدين الطّائبي الجبائي (ت: ٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء الثّراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلاميّة - مكة المكرمة، ط: ١، (د. ت).
٦. شرح المفصل، لابن يعيش محمّد بن علي أبي البقاء موفق الدين الأسدي الموصلي (ت: ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة - بيروت، ط: ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
٧. شرح المكودي على الألفية في علمي النّحو والصّرف، للمكودي أبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح (ت: ٨٠٧هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هندأوي، المكتبة العصرية، بيروت - لبنان، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.
٨. شرح شافية ابن الحاجب، لركن الدين حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الإستراباذي (ت: ٧١٥هـ)، تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود (رسالة دكتوراه)، مكتبة الثقافة الدينية، ط: ١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
٩. شرح شافية ابن الحاجب، لمحمّد بن الحسن الرّضي الإستراباذي نجم الدين (ت: ٦٨٦هـ) حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة: محمّد نور الحسن، ومحمّد الرّفزاف، ومحمّد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلميّة - بيروت، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م، (د. ط).
١٠. شرح شواهد المغني، لجلال الدين الشّيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر (ت: ٩١١هـ)، وقف على طبعه وعلّق حواشيه: أحمد ظافر كوجان، مذيّل وتعليقات: الشّيخ محمّد الشّنقيطي، لجنة الثّراث العربي، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م، (د. ط).

١. شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت: ٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلميّة - بيروت، ط: ١، ٢٠٠٨م.
٢. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، لنشوان بن سعيد الحميري اليمني (ت: ٥٧٣هـ)، تحقيق: د حسين بن عبد الله العمري، ومطهر بن علي الإيراني، ود. يوسف محمّد عبد الله، دار الفكر المعاصر - بيروت، ودار الفكر - دمشق، ط: ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
٣. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربيّة، للجوهريّ أبي نصر إسماعيل بن حماد الفارابي (ت: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، ط: ٤، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
٤. طبقات أعلام الشيعة، لمحمد محسن الطهراني، تحقيق: علي نقي منزوي، ط: ١، مطبعة مؤسسة مطبوعات إسماعيليان، قم، (د. ت).
٥. العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: ١٧٥هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، (د. ط. ت).
٦. غريب الحديث، للخطابي أبي سليمان حمد بن محمّد بن إبراهيم بن الخطاب البستي (ت: ٣٨٨هـ)، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم الغرابوي، خرّج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب التّبي، دار الفكر - دمشق، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، (د. ط).
٧. الغربيين في القرآن والحديث، لأبي عبيد أحمد بن محمّد الهروي (ت: ٤٠١هـ)، تحقيق ودراسة: أحمد المزيدي، قدم له وراجعته: أ. د. فتحي حجازي، مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربيّة السّعودية، ط: ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
٨. فهرس المرعشي، للسيد المرعشي، التراث الغربي في خزانة المخطوطات، مكتبة - قم، ١٤١٤هـ، (د. ط).
٩. الكتاب، لسيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي (ت: ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط: ٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
١٠. كتاب الأفعال، لابن القطاع علي بن جعفر بن علي السّعديّ أبي القاسم الصّقلي (ت: ٥١٥هـ)، عالم الكتب، ط: ١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
١١. الكشّاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، لأبي القاسم الرّمخسريّ محمود بن عمرو بن أحمد جار الله (ت: ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت، ط: ٣، ١٤٠٧هـ.
١٢. الكناش في فني النحو والصرف، لأبي الفداء عماد الدّين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمّد بن عمر بن شاهنشاه بن أيوب الملك المؤيد صاحب حماة (ت: ٧٣٢هـ)، دراسة وتحقيق: الدّكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطّباعة والنّشر - بيروت، ٢٠٠٠م، (د. ط).

توشيح الوافية بمعانٍ كافية لملا محسن بن طاهر القزويني (ت القرن ١٢هـ)، باب الإمامة

١. لسان العرب، لابن منظور محمّد بن مكرم بن عليّ أبي الفضل جمال الدين الأنصاريّ (ت: ٧١١هـ)، دار صادر - بيروت، ط: ٣، ١٤١٤هـ.
٢. المخصص، لابن سيده أبي الحسن علي بن إسماعيل المرسيّ (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التّراث العربيّ - بيروت، ط: ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
٣. مشارق الأنوار على صحاح الآثار، لعياض بن موسى بن عياض بن عمرو اليحصبيّ أبي الفضل (ت: ٥٤٤هـ)، المكتبة العتيقة - دار التّراث، (د. ط. ت).
٤. معجم المؤلفين، لكحالة الدمشق عمر بن رضا بن محمّد راغب بن عبد الغني (ت: ١٤٠٨هـ)، مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التّراث العربيّ - بيروت، (د. ط. ت).
٥. المفصّل في صنعة الإعراب، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزّمخشريّ جار الله (ت: ٥٣٨هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال - بيروت، ط: ١، ١٩٩٣م.
٦. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشّاطبيّ (ت: ٧٩٠هـ)، تحقيق: مجموعة محققين، وهم: د. عبد الرّحمن بن سليمان العثيمين، ود. محمّد إبراهيم البنا، ود. عياد بن عيد الثّبيّتيّ، ود. عبد المجيد قطامش، ود. سليمان بن إبراهيم العايد، ود. السّيد تقي، معهد البحوث العلميّة وإحياء التّراث الإسلاميّ بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط: ١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
٧. مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس بن زكرياء أبي الحسين القزوينيّ الرّازيّ (ت: ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، (د. ط.).
٨. المقتضب، للمبرّد محمّد بن يزيد بن عبد الأكبر أبي العبّاس (ت: ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمّد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب - بيروت، (د. ط. ت).
٩. المنح الفكرية شرح المقدمة الجزرية، لملا علي بن سلطان محمد القاري، شرح: أبي يحيى زكريا الأنصاري، مطبعة مصطفى البابي - مصر، ط: الأخيرة، ١٣٦٧هـ - ١٩٤٨م.
١٠. المنصف، لأبي الفتح عثمان بن جنيّ الموصليّ (ت: ٣٩٢هـ)، دار إحياء التّراث القديم، ط: ١، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.
١. الوافية نظم الشافية، للنيساري، دراسة وتحقيق: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، دار البشائر الإسلاميّة - بيروت، ط: ١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.



**Sources and references:**

**The Holy Quran:**

1. Al-Ibanah in the Arabic Language, by Salama bin Muslim Al-Autbi Al-Sahari, edited by: Dr. Abdul Karim Khalifa, Dr. Nusrat Abdel Rahman, Dr. Salah Jarrar, Dr. Muhammad Hassan Awad, Dr. Jasser Abu Safiya, Ministry of National Heritage and Culture – Sultanate of Oman, 1st edition, 1420 AH – 1999 AD.
2. Irtisaf al-Dharb, by Abu Hayyan Muhammad bin Yusuf bin Ali bin Yusuf bin Hayyan al-Andalusi (d. 745 AH), investigation, explanation and study: Rajab Othman Muhammad, review: Ramadan Abd al-Tawab, Al-Khanji Library in Cairo, 1st edition, 1418 AH – 1998 AD.
3. Irshad al-Salik ila al-Alfiyyah Ibn Malik, by Burhan al-Din Ibrahim bin Muhammad bin Abi Bakr bin Ayoub bin Qayyim al-Jawziyyah (d. 767 AH), edited by: Dr. Muhammad bin Awad bin Muhammad al-Sahli, Adwa' al-Salaf – Riyadh, 1st edition, 1373 AH – 1954 AD.
4. Al-Usul fi Grammar, by Ibn Al-Sarraj Abu Bakr Muhammad bin Al-Sari bin Sahl Al-Nahwi (d. 316 AH), edited by: Abdul Hussein Al-Fatli, Al-Risala Foundation – Lebanon, (ed.).
5. Al-A'lam, by Al-Zirakli Khair al-Din ibn Mahmoud ibn Muhammad ibn Ali ibn Faris al-Dimashqi (d. 1396 AH), Dar al-Ilm Lil-Millain, 15th edition, 2002 AD.
6. Shiite Notables, by Mr. Mohsen Al-Amin Al-Husseini Al-Amili, edited and produced by: Hassan Al-Amin, Dar Al-Ta'arof Publications, Beirut – Lebanon, (ed. T. T.).
7. Persuasion in the Seven Readings, by Ibn al-Badhish Ahmed bin Ali bin Ahmed bin Khalaf al-Gharnati Abi Jaafar (d. 540 AH), Dar al-Sahaba for Heritage, (ed. ed.).
8. Amal Al-Amal by Al-Hurr Al-Amili (d. 1104 AH), edited by: Al-Sayyid Ahmed Al-Husseini, Al-Adab Press – Najaf, Al-Andalus Library – Baghdad, (ed. ed.).
9. Genealogy, by Al-Samani Abu Saeed Abdul Karim bin Muhammad bin Mansour Al-Tamimi (d. 562 AH), edited by: Abdullah Al-Baroudi, Dar Al-Fikr – Beirut, 1st edition, 1998 AD.
10. Lights of Revelation and Secrets of Interpretation, by Al-Baydawi Nasser Al-Din Abi Saeed Abdullah bin Omar bin Muhammad Al-Shirazi (d. 685 AH), edited by: Muhammad Abdul Rahman Al-Marashli, Dar Ihya' al-Turath al-Arabi – Beirut, 1st edition, 1418 AH.



11. Al-Bahr Al-Muhit fi Al-Tafsir, by Abu Hayyan Muhammad bin Yusuf bin Ali Atheer Al-Din Al-Andalusi (d. 745 AH), edited by: Sidqi Muhammad Jamil, Dar Al-Fikr – Beirut, 1420 AH, (ed.).

12. Al-Badi' in the Science of Arabic, by Ibn Al-Atheer Al-Jazari, Majd Al-Din Abi Al-Saadat Al-Mubarak bin Muhammad bin Muhammad bin Abdul Karim Al-Shaybani (d. 606 AH), investigation and study: Dr. Fathi Ahmed Ali Al-Din, Umm Al-Qura University – Mecca, 1st edition, 1420 AH.

13. Taj al-Arous from Jawahir al-Qamoos, by Murtada al-Zubaidi Muhammad ibn Muhammad ibn Abd al-Razzaq al-Husayni Abi al-Fayd (d. 1205 AH), edited by: A group of investigators, Dar al-Hidaya, (ed. edition).

14. Appendix of the Salafah of the Age, by Abdullah bin Ali Nour al-Din bin Nimat Allah al-Musawi al-Jazairi al-Tastari (d. 1173 AH), edited by: Sayyed Hadi Balil al-Musawi, the Specialized Literary Library, (ed. ed. T).

15. Biographies of Men by Ahmed Al-Husseini, Al-Khayyam Press, Al-Marashi Al-Najafi Library – Qom, 1414 AH, (ed. edition).

16. Refinement of the Language, by Abu Mansour Muhammad bin Ahmed bin Al-Azhari Al-Harawi (d. 370 AH), edited by: Muhammad Awad Marib, Dar Revival of Arab Heritage – Beirut, 1st edition, 2001 AD.

17. Tawjih al-Lama', by Ibn al-Khabbaz Ahmed bin al-Hussein (d. 638 AH), study and investigation: A. Dr.. Fayez Zaki Muhammad Diab, Dar Al-Salam, 2nd edition, 1428 AH – 2007 AD.

18. Clarifying the purposes and paths with an explanation of Alfiyyah Ibn Malik, by Al-Muradi Badr al-Din Hassan bin Qasim bin Abdullah bin Ali Abi Muhammad al-Masri al-Maliki (d. 749 AH), explained and verified by: Abdul Rahman Ali Suleiman, Professor of Linguistics at Al-Azhar University – Dar Al-Fikr Al-Arabi, 1st ed. :1, 1428 AH – 2008 AD.

19. Hujjat al-Qira'at, by Abu Zur'ah Abd al-Rahman bin Muhammad bin Zanjla (d. 403 AH), author of the book and commentator, footnotes: Saeed al-Afghani, Dar al-Risala, (d. ed. T.).

20. The Treasury of Literature and the Heart of Bab Lisan al-Arab, by Abdul Qadir bin Omar al-Baghdadi (d. 1093 AH), edited and explained by: Abdul Salam Muhammad Haroun, Al-Khanji Library – Cairo, 4th edition, 1418 AH – 1997 AD.

21 .Al-Dhari'a ila Shi'a Classifications, by Muhammad Mohsen Al-Tahrani, known as: (Aqa Buzurg), Dar Al-Adwaa, 3rd edition, Beirut, 1403 AH.

22. Rawdat al-Jannat fi the Conditions of Scholars and Sadat, by Muhammad Baqir al-Musawi al-Khawansari (d. 1313 AH), Ismailian Library – Tehran, 1390 AH, (ed.).

23 .The Secret of the Syntax Industry, by Abu al-Fath Uthman bin Jinni al-Mawsili (d. 392 AH), study and investigation: Dr. Hassan Hindawi, Dar Al-Qalam – Damascus, 1st edition, 1985 AD.

24. The Ladder of Access to the Classes of Stallions, by Haji Khalifa Mustafa bin Abdullah al-Qastanini al-Uthmani (d. 1067 AH), edited by: Mahmoud al-Arnaout, supervised and presented by: Akmal al-Din Ihsanoglu, proofread by: Salih Saadawi Salih, preparation of catalogs: Salah al-Din Uyghur, IRCICA Library , Istanbul – Turkey, 2010 AD.

25 .Al-Shafiya fi Al-Ilmi Al-Tasrif wa Al-Khattab, by Ibn Al-Hajib Othman bin Omar bin Abi Bakr bin Yunus Abi Amr Jamal Al-Din Al-Kurdi Al-Maliki (d. 646 AH), edited by: Dr. Saleh Abdel-Azim Al-Shaer, Library of Arts – Cairo, 1st edition, 2010 AD.

26. Shadha Al-Arf fi Fann Al-Sharf, by Ahmed bin Muhammad Al-Hamalawi (d. 1351 AH), edited by: Nasrallah Abdul Rahman Nasrallah, Al-Rushd Library, Riyadh, (ed. ed.).

27 .Explanation of Ibn al-Nazim on Alfyyah Ibn Malik, by Badr al-Din Muhammad ibn al-Imam Jamal al-Din Muhammad ibn Malik (d. 686 AH), edited by: Muhammad Basil Uyun al-Sud, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, 1st edition, 1420 AH – 2000 AD.

28. Al-Ashmouni's commentary on Alfyyah Ibn Malik, by Nur al-Din al-Ashmouni Ali bin Muhammad bin Isa Abi al-Hasan al-Shafi'i (d. 900 AH), Dar al-Kutub al-Ilmiyya – Beirut, 1st edition, 1419 AH – 1998 AD.

29 .Explanation of Al-Kafiyah Al-Shafiyya, by Ibn Malik Muhammad bin Abdullah Abi Abdullah Jamal Al-Din Al-Ta'i Al-Jiani (d. 672 AH), edited by: Abdul Moneim Ahmed Haridi, Umm Al-Qura University, Center for Scientific Research and Revival of Islamic Heritage,

College of Sharia and Islamic Studies – Mecca, I:1, (d. t).

30. Sharh al-Mufasssal, by Ibn Ya'ish Muhammad bin Ali Abi al-Baqa Muwaffaq al-Din al-Asadi al-Mawsili (d. 643 AH), presented to him by: Dr. Emil Badie Yaqoub, Dar al-Kutub al-Ilmiyya – Beirut, 1st edition, 1422 AH – 2001 AD.

31. Explanation of Al-Makudi on the Millennium in the Knowledge of Grammar and Morphology, by Al-Makudi Abi Zaid Abd al-Rahman bin Ali bin Saleh (d. 807 AH), edited by: Dr. Abdul Hamid Hindawi, Al-Maktabah Al-Asriyah, Beirut – Lebanon, 1425 AH – 2005 AD.

32. Explanation of Shafiya Ibn al-Hajib, by Rukn al-Din Hassan bin Muhammad bin Sharaf Shah al-Husseini al-Istarabadi (d. 715 AH), edited by: Dr. Abd al-Maqsoud Muhammad Abd al-Maqsoud (PhD dissertation), Library of Religious Culture, edition: 1, 1425 AH – 2004 AD.

33. Explanation of Shafiya Ibn al-Hajib, by Muhammad ibn al-Hasan al-Radi al-Istrabadhi Najm al-Din (d. 686 AH). He verified them, identified the strange ones, and explained the vague ones. The professors: Muhammad Nour al-Hasan, Muhammad al-Zafzaf, and Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah – Beirut, 1395 AH – 1975 AD, (Dr. I).

34. Explanation of Evidence of Al-Mughni, by Jalal al-Din al-Suyuti Abd al-Rahman bin Abi Bakr (d. 911 AH), reviewed its edition and annotated its footnotes: Ahmad Dhafer Kujan, appendix and comments: Sheikh Muhammad al-Shanqeeti, Arab Heritage Committee, 1386 AH – 1966 AD, (d. ed.) .

35. Explanation of the Book of Sibawayh, by Abu Saeed Al-Sirafi Al-Hasan bin Abdullah bin Al-Marzban (d. 368 AH), edited by: Ahmed Hassan Mahdali and Ali Sayyid Ali, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya – Beirut, 1st edition, 2008 AD.

36. The Sun of Science and the Medicine of Arab Speech from Kaloum, by Nashwan bin Saeed Al-Himyari Al-Yamani (d. 573 AH), investigated by: Dr. Hussein bin Abdullah Al-Amri, Mutahhar bin Ali Al-Iryani, and Dr. Youssef Muhammad Abdullah, Dar Al-Fikr Al-Mu'asimar – Beirut, and Dar Al-Fikr – Damascus, 1st edition, 1420 AH – 1999 AD.

37. Al-Sihah, Taj Al-Lughah and Sahih Al-Arabiya, by Al-Jawhari Abu Nasr Ismail bin Hammad Al-Farabi (d. 393 AH), edited by: Ahmed Abdel Ghafour Attar, Dar Al-Ilm Lil-Mil-lain – Beirut, 4th edition, 1407 AH – 1987 AD.

38. Layers of Shiite Notables, by Muhammad Mohsen Al-Tehrani, edited by: Ali Naqi Manzavi, 1st edition, Ismailian Publications Foundation Press, Qom, (ed.).

39 .Al-Ayn, by Abu Abd al-Rahman al-Khalil bin Ahmad al-Farahidi (d. 175 AH), edited by: Dr. Mehdi Makhzoumi and d. Ibrahim Al-Samarrai, Al-Hilal House and Library, (ed. t.).

40. Strange Hadith, by Al-Khattabi Abu Suleiman Hamad bin Muhammad bin Ibrahim bin Al-Khattab Al-Basti (d. 388 AH), edited by: Abd al-Karim Ibrahim al-Gharbawi, his hadiths narrated by: Abd al-Qayyum Abd Rabb al-Nabi, Dar al-Fikr – Damascus, 1402 AH – 1982 AD, (d. i).

41 .Al-Gharibeen fi Al-Qur'an and Al-Hadith, by Abu Ubaid Ahmad bin Muhammad Al-Harawi (d. 401 AH), investigation and study: Ahmad Al-Mazidi, submitted and reviewed by: A. Dr.. Fathi Hegazy, Nizar Mustafa Al-Baz Library – Kingdom of Saudi Arabia, 1st edition, 1419 AH – 1999 AD.

42. Index of Al-Mar'ashi, by Al-Sayyid Al-Mar'ashi, Western Heritage in the Treasury of Manuscripts, Qom Library, 1414 AH, (ed.).

43 .Al-Kitab, by Sibawayh Amr bin Othman bin Qanbar Al-Harithi (d. 180 AH), edited by: Abdul Salam Muhammad Haroun, Al-Khanji Library – Cairo, 3rd edition, 1408 AH – 1988 AD.

44. The Book of Actions, by Ibn al-Qatta' Ali bin Jaafar bin Ali al-Saadi Abi al-Qasim al-Saqilli (d. 515 AH), The World of Books, published: 1, 1403 AH – 1983 AD.

45 .Al-Kashshaf fi Facts of Revelation and the Eyes of Sayings in the Faces of Interpretation, by Abu Al-Qasim Al-Zamakhshari Mahmud bin Amr bin Ahmed Jar Allah (d. 538 AH), Dar Al-Kitab Al-Arabi – Beirut, 3rd edition 1407 AH.

46. Al-Kanash fi Fanani Grammar and Morphology, by Abul-Fida Imad al-Din Ismail bin Ali bin Mahmoud bin Muhammad bin Omar bin Shahenshah bin Ayoub al-Malik al-Mu'ayyad, the owner of Hama (d. 732 AH), study and investigation by: Dr. Riyad bin Hassan al-Khawam, Modern Library for Printing and Publishing – Beirut. , 2000 AD, (Ed.).

47 .Lisan al-Arab, by Ibn Manzur Muhammad bin Makram bin Ali Abi al-Fadl Jamal al-Din al-Ansari (d. 711 AH), Dar Sader – Beirut, 3rd edition, 1414 AH.

48. Al-Mukhassus, by Ibn Sayyidah Abi Al-Hasan Ali bin Ismail Al-Mursi (d. 458 AH), edited by: Khalil Ibrahim Jafal, Dar Ihya' al-Turath al-Arabi - Beirut, 1st edition, 1417 AH - 1996 AD.

49. Mashariq Al-Anwar 'ala Sihah Al-Athar, by Iyad bin Musa bin Iyad bin Amrun Al-Yahs-bi Abi Al-Fadl (d. 544 AH), Al-Maktabah Al-Ateeqah - Dar Al-Turath, (ed. ed. T.).

50. Dictionary of Authors, for the State of Damascus, Omar bin Reda bin Muhammad Raghīb bin Abdul Ghani (d. 1408 AH), Al-Muthanna Library - Beirut, Dar Revival of Arab Heritage - Beirut, (ed. ed. T.).

51. Al-Mufasssal fi Sanaat al-Yarb, by Abu al-Qasim Mahmoud bin Amr bin Ahmad al-Za-makhshari Jar Allah (d. 538 AH), edited by: Dr. Ali Bu Melhem, Al-Hilal Library - Beirut, 1st edition, 1993 AD.

52. Al-Maqasid Al-Shafi'i fi Sharh Al-Khulasa Al-Kafiya (Explanation of Alfiyyah Ibn Malik), by Abu Ishaq Ibrahim bin Musa Al-Shatibi (d. 790 AH), edited by: a group of inves-tigators, namely: Dr. Abdul Rahman bin Suleiman Al-Othaimen, Dr. Muhammad Ibrahim Al-Banna, Dr. Ayad bin Eid Al-Thabeti, Dr. Abdel Majeed Qatamesh, Dr. Suleiman bin Ibra-him Al-Ayed, and Dr. Al-Sayyid Taqi, Institute for Scientific Research and Revival of Islam-ic Heritage at Umm Al-Qura University - Makkah Al-Mukarramah, 1st edition, 1428 AH - 2007 AD.

53. Language Standards, by Ahmad bin Faris bin Zakaria Abi Al-Hussein Al-Qazwini Al-Razi (d. 395 AH), edited by: Abdul Salam Muhammad Haroun, Dar Al-Fikr, 1399 AH - 1979 AD, (ed. edition).

54. Al-Muqtasib, by Al-Mubarrad Muhammad bin Yazid bin Abdul-Akbar Abi Al-Ab-bas (d. 285 AH), edited by: Muhammad Abdul-Khaleq Adima, World of Books - Beirut, (ed. ed. T.).

55. Intellectual Scholarships, Sharh al-Muqaddimah al-Jazariya, by Mulla Ali bin Sul-tan Muhammad al-Qari, explanation: Abu Yahya Zakaria al-Ansari, Mustafa al-Babi Press - Egypt, last edition, 1367 AH - 1948 AD.

56. Al-Mansif, by Abu Al-Fath Othman bin Jinni Al-Mawsili (d. 392 AH), Dar Ihya' Al-

Turath Al-Qadim, 1st edition, 1373 AH - 1954 AD.

57. Al-Wafiyah, Nazm Al-Shafiya, by Al-Naysari, study and investigation by: Hassan Ahmad Al-Othman, the Meccan Library, Dar Al-Bashaer Al-Islamiyya - Beirut, 1st edition, 1415 AH - 1995 AD.